الأثر الاقتصادي لمركز قطر للمال في عام 2020

يونيو 2020

مركز قطر للمال
Qatar Financial Centre

فهرس المحتويات

الملخص التنفيذي

1.1 ملخص الدراسة 01

المقدمة

2.1 نبذة عن مركز قطر للمال 03

2.2 مراحل تطور مركز قطر للمال على مدار السنوات 04

2.3 أهداف التقرير 05

لمحة عن مركز قطر للمال

3.1 هيئات وشركات مركز قطر للمال 07

3.2 نمو عدد شركات مركز قطر للمال على مدار السنوات 08

3.3 توزيع شركات مركز قطر للمال بحسب نوع القطاع 09

3.4 البيانات المتوفرة عن شركات مركز قطر للمال 10

3.5 أصول وايرادات قطاعات مركز قطر للمال 11

التأثير في إجمالي القيمة المضافة

4.1 إجمالي القيمة المضافة المباشرة 14

4.2 إجمالي القيمة المضافة غير المباشرة 15

4.3 إجمالي القيمة المضافة المُستحثة 16

4.4 مجموع التأثيرات في إجمالي القيمة المضافة 17

4.5 التأثيرات في إجمالي القيمة المضافة بحسب نوع القطاع 18

4.6 التأثير في إجمالي القيمة المضافة – أبرز النقاط 19

التأثير على التوظيف

5.1 التأثير المباشر على التوظيف 21

5.2 التأثير غير المباشر على التوظيف 22

5.3 التأثير المُستحث على التوظيف 23

5.4 إجمالي التأثيرات على التوظيف 24

5.5 التأثير على التوظيف بحسب نوع القطاع 25

5.6 التأثير على التوظيف – أبرز النقاط 26

المنهجية

6.1 النموذج الاقتصادي 28

6.2 البيانات 29

6.3 منهجية احتساب التأثيرات القطاعية 30

الملاحظات الختامية

7.1 مُلخص التأثيرات الاقتصادية 32

7.2 مساهمة مركز قطر للمال في الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر 33

7.3 القيمة المضافة لقطاعات مركز قطر للمال في الايرادات 34

7.4 تركيرز التأثير في إجمالي القيمة المضافة في عام 2020 35

الملحق

أ. افتراضات نموذج المدخلات والمخرجات 36

ب. المضاعِفات 37

ج. مُلخص البيانات المستخرجة 38

1 الملخص التنفيذي

1.1 ملخص الدراسة

2.77 مليار دولار أمريكي

إجمالي القيمة المضافة من خلال أنشطة مركز قطر للمال

مُستحثة	**238 مليون دولار أمريكي**
غير مباشرة	**1,026 مليون دولار أمريكي**
مباشرة	**1,504 مليون دولار أمريكي**

%1.9

بلغت نسبة المساهمة الإجمالية لأنشطة مركز قطر للمال في الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر نحو*

أو نحو

%2.7

في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي بدولة قطر

أبرز القطاعات بحسب إجمالي القيمة المضافة

الشركات القابضة
869 مليون دولار أمريكي

الخدمات الاستثمارية
605 مليون دولار أمريكي

الخدمات الاستشارية
340 مليون دولار أمريكي

المكاتب الإدارية
210 مليون دولار أمريكي

15,574

إجمالي عدد الوظائف التي وفرتها أنشطة مركز قطر للمال في الاقتصاد القطري

وظيفة من خلال التأثيرات المباشرة **4,421**

الوظائف التي وفرتها أنشطة المركز بشكل مباشر

وظيفة من خلال التأثيرات غير المباشرة **8,916**

الوظائف التي وفرتها أنشطة المركز من خلال الإنفاق على المُوردين المحليين

وظيفة من خلال التأثيرات المُستحثة **2,237**

الوظائف التي وفرتها أنشطة المركز من خلال إنفاق الموظفين (مثل، السكن، والتعليم وغيرها)

منذ العام 2018، زادت مساهمة مركز قطر للمال في إجمالي القيمة المضافة بنسبة 47%** وفي الوظائف بنسبة 25%

المصدر: هيئة مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وتحليل بيانات شركات مركز قطر للمال وتقييمات الأثر الاقتصادي لمركز قطر للمال في عامي 2015 و 2018.
***يتم احتساب الناتج الإجمالي المحلي لدولة قطر على أساس البيانات التي ينشرها جهاز التخطيط والإحصاء. **من المرجح أن يكون الأثر الاقتصادي في إجمالي القيمة المضافة أعلى بكثير فيما لو تم إضافة جميع الشركات بالدراسة. ***غير معدل مع معدل التضخم.**

2 المقدمة

2.1 نبذة عن مركز قطر للمال

يوفر مركز قطر للمال منصة أعمال متميزة تتيح للشركات الدولية توسيع نطاق أعمالها إلى دولة قطر والمنطقة بشكل عام

مركز قطر للمال هو مؤسسة حكومية قطرية تُركز على قطاعي الأعمال والخدمات المالية. يقع مركز قطر للمال في مدينة الدوحة، عاصمة دولة قطر، وتأسس في عام 2005 بهدف استقطاب الخدمات المصرفية الدولية، وخدمات التأمين، والشركات والخدمات الأخرى من أجل تنمية وتطوير قطاع الخدمات المالية في دولة قطر والمنطقة على حد سواء.

باعتباره مركزاً مالياً وتجارياً عالمياً، يوفر مركز قطر للمال منصة أعمال متطورة ومتكاملة تتيح للشركات الدولية توسيع نطاق أعمالها إلى دولة قطر والمنطقة بشكل عام، وللشركات المحلية والإقليمية توسيع نطاق أعمالها دولياً. انطلاقاً من ذلك، يؤدي مركز قطر للمال العديد من الأدوار المهمة في الاقتصاد القطري. أولاً، يعتبر بوابةً عبور للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولة قطر. ثانياً، يعمل كمنصة لتسهيل نقل وتبادل المعرفة والخبرات مع الشركات الدولية الرائدة. إضافة لذلك، يوفر المركز مجموعة متنوعة من قنوات التمويل للمستثمرين الأجانب والشركات المحلية على حد سواء، حيث تقوم البنوك التجارية والشركات الاستشارية على منصة أعمال مركز قطر للمال بتحويل الأموال من بلدانها، ويشمل ذلك سبعة عشرة دولة من ثلاث قارات.

يعتبر مركز قطر للمال مركزاً مالياً وتجارياً عالمياً. توفر منصة أعماله التي تنشط داخل الدولة العديد من الفرص للتوسع إلى ومن منطقة الشرق الأوسط

السياق الاقتصادي

يُعد اقتصاد دولة قطر واحداً من أكبر الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط، فقد وصل مجموع الناتج الإجمالي المحلي الاسمي لدولة قطر في عام 2020 إلى نحو 146.4 مليار دولار أمريكي. وبالتركيز على الاقتصاد القطري، تندرج الأنشطة الاقتصادية لمركز قطر للمال بصورة رئيسية تحت الأنشطة المالية والتأمين، والأنشطة المهنية، والعلمية والتقنية وقطاعات الاقتصاد الكلي؛ يُشار إليها مجتمعةً في هذا التقرير بقطاع الخدمات المالية والتجارية. وقد بلغ الناتج الإجمالي المحلي لهذا القطاع في عام 2020 نحو 19.95 مليار دولار أمريكي. بالإضافة لذلك، يُركز مركز قطر للمال على قطاعات الخدمات الرقمية، والإعلام والرياضة، التي من المرجح أن تُسهم في توسيع نطاق التأثير المباشر للمركز ليغطي مجموعة أوسع من القطاعات في قطر.

ألجدول (1): قطاع الخدمات المالية والتجارية في قطر ومجموع الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020

بيانات الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر، عام 2020	مليون دولار أمريكي
الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الأنشطة المالية والتأمين	14,754
الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	5,197
مجموع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات المالية والتجارية	**19,951**
مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر	**146,401**

المصدر: تحليل بيانات جهاز التخطيط والإحصاء. جميع الأرقام مبينة بالأسعار الاسمية وتم تحويلها من الريال القطري إلى الدولار الأمريكي.

2.2 مراحل تطور مركز قطر للمال على مدار السنوات

إن قيمة مساهمة مركز قطر للمال كمنظومة مالية في دولة قطر تمتد إلى أبعد بكثير من آثارها الاقتصادية القابلة للقياس

شهد الدور الذي يؤديه مركز قطر للمال في الاقتصاد القطري تطوراً كبيراً منذ تأسيسه وما زال مستمراً. يُقّسم الشكل البياني الموضح أدناه مراحل تطور مركز قطر للمال إلى ثلاث فترات رئيسية. في المرحلة الأولى التي تمتد من عام 2005 إلى عام 2009، رحّب مركز قطر للمال بانضمام عدد كبير من البنوك وشركات التأمين الغربية إلى منصة أعماله. وفي المرحلة الثانية والتي تمتد من عام 2010 إلى عام 2017، استطاع مركز قطر للمال استقطاب عدد كبير من الخدمات المُسانِدة لدعم هذا النشاط، وتوسيع نطاق الشركات التي تقوم بالأنشطة المهنية غير المنظمة بدولة قطر لتنويع الخدمات المعروضة، وتقديم منتجات جديدة ودعم بيئة الخدمات المالية. وأخيراً، في المرحلة الثالثة التي بدأت في عام 2018، واصل مركز قطر للمال عمله مرتكزاً على استراتيجية 2022. وتضم منصة أعمال مركز قطر للمال العديد من المؤسسات القطرية المرموقة مثل، قطر للبترول، وجهاز قطر للاستثمار، وشركة Ooredoo وشركة كتارا للضيافة، حيث تستعين هذه المؤسسات بمركز قطر للمال لتأسيس شركات قابضة وشركات لأغراض خاصة لتنفيذ مجموعة واسعة من المعاملات محلياً ودولياً.

ولكن، نظراً لأن بعض الشركات القابضة المملوكة حكومياً ليست مطالبة بالإفصاح عن نتائجها المالية وذلك استناداً للقرار الصادر في أكتوبر 2017، كانت البيانات المالية المتوفرة عن الشركات القابضة في عام 2020 (تماماً كعام 2018) أقل مقارنة بعام 2015. وفيما لو أُضيفت جميع الشركات القابضة المشمولة في تقييم الأثر الاقتصادي لعام 2015، سيكون مجموع إجمالي القيمة المضافة لمركز قطر للمال أكبر من ذلك بفارق كبير. كما يساهم مركز قطر للمال بشكل كبير أيضاً من خلال تطوير المنظومة المالية في الدولة. فعلى سبيل المثال، تنشط المؤسسات المالية المرخصة في مركز قطر للمال في العديد من الخدمات المالية التكميلية بما في ذلك القروض، والسلفيات وإيداعات البنوك. وفي الفترة ما بين عامي 2013 و 2018، شكلت القروض لأجل التي تم منحها بشكل رئيسي لغايات تمويل المشاريع وشراء المعدات أكثر من نصف القروض والسلفيات التي قدمتها بنوك مركز قطر للمال. وبالرغم من أن بعض هذه المزايا لا يمكن قياسها بسهولة من حيث الأثر الاقتصادي الذي من الممكن أن تساهم به في دولة قطر، إلا أن أثرها الاقتصادي سيكون كبيراً على الأرجح.*

*كمثال على أحد المستثمرين الأجانب الذي حصل على تمويل من خلال البنوك الأجنبية المسجلة على منصة أعمال مركز قطر للمال، يُرجى زيارة الرابط التالي:
https://www.jbic.go.jp/en/information/press/press-2019/1119-012769.html

2.3 أهداف التقرير

يهدف هذا التقرير إلى قياس الأثر الاقتصادي لمركز قطر للمال في إجمالي القيمة المضافة والتوظيف بدولة قطر من خلال قياس التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والمُستحثة

يهدف هذا التقرير إلى تقييم حجم المساهمة الاقتصادية لمركز قطر للمال في إجمالي القيمة المضافة والتوظيف بدولة قطر في عام 2020 باستخدام نموذج المدخلات والمخرجات. يساوي إجمالي القيمة المضافة قيمة الناتج الإجمالي المحلي مطروحاً منها الضرائب غير المباشرة. وبالتالي، فإن تقديرات إجمالي القيمة المضافة في هذا التقرير يمكن أن تُفهم بصفة عامة على أنها المساهمات في الناتج الإجمالي المحلي.

يتم تقدير كل مؤشر للأثر اقتصادي من خلال قياس ثلاثة أنواع رئيسية من التأثيرات: مباشرة، وغير مباشرة ومُستحثة كما هو موضح في الشكل البياني أدناه. وبشكل إجمالي، تُظهر التأثيرات المباشرة، وغير المباشرة والمُستحثة إجمالي المساهمة الاقتصادية لأنشطة مركز قطر للمال في الاقتصاد القطري في عام 2020. يتم عرض المزيد من التفاصيل عن هذا النموذج الاقتصادي في الجزء (6).

مؤشرات الأثر الاقتصادي

الأثر في التوظيف

حجم الوظائف التي وفرها مركز قطر للمال في الاقتصاد القطري

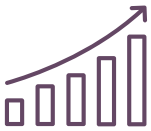

الأثر في إجمالي القيمة المضافة

مساهمة مركز قطر للمال في إجمالي القيمة المضافة في الاقتصاد القطري

أنواع التأثيرات الاقتصادية

مُباشرة

التأثيرات التي ساهم بها مركز قطر للمال بشكل مباشر

غير مباشرة

التأثيرات التي ساهم بها من خلال سلسلة التوريد المحلية لمركز قطر للمال

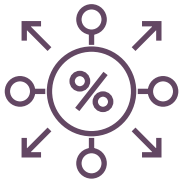

مُستحثة

التأثيرات التي ساهم بها مركز قطر للمال من خلال انفاق الموظفين (مثل، الانفاق على برامج التعليم الجيدة لأبنائهم، والمساكن ذات الجودة العالية وغيرها من المصاريف الشخصية الأخرى)

3

لمحة عن مركز قطر للمال

3.1 هيئات وشركات مركز قطر للمال

يتألف مركز قطر للمال من ثلاثة هيئات تنظيمية وتنقسم شركاته، لغايات قياس الأثر الاقتصادي في هذا التقرير، إلى 16 قطاعاً وهي إما مُنظّمة أو غير مُنظّمة

يستند الأثر الاقتصادي لمركز قطر للمال إلى مصدرين رئيسيين. المصدر الأول هو هيئاته التنظيمية، التي يُشار إليها في هذا التقرير بهيئات مركز قطر للمال. بينما تُشكل الشركات المسجلة في مركز قطر للمال، التي يُشار إليها في هذا التقرير بشركات مركز قطر للمال، ثاني أكبر مصدر لديه. وبالرغم من أن شركات مركز قطر للمال تعتبر هي المصدر الرئيسي للأثر الاقتصادي للمركز، إلا أن هيئات مركز قطر للمال تساهم بجزء كبير في نمو الاقتصاد القطري من خلال الوظائف التي توفرها والإيرادات ذات الصلة. مدرج في الجدول أدناه تفاصيل عن هيئات وشركات مركز قطر للمال.

هيئات مركز قطر للمال

تتولى الهيئات التالية مسؤولية تنظيم والإشراف على مركز قطر للمال:

1. هيئة مركز قطر للمال، الذراع التجارية لمركز قطر للمال؛
2. هيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهي جهة تنظيمية مستقلة لمركز قطر للمال؛ و
3. محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات التي تتكون من المحكمة المدنية والتجارية (والتي تختص في تسوية المنازعات بين شركات مركز قطر للمال ونظيراتها) ومحكمة التنظيم (التي تقوم بالنظر في الاستئنافات التي يتم رفعها ضد قرارات هيئة تنظيم مركز قطر للمال).

شركات مركز قطر للمال

يمكن تقسيم شركات مركز قطر للمال بطريقتين:

1. تنظيم القطاع: تنقسم شركات مركز قطر للمال إلى منظمة أو غير منظمة؛ و
2. قطاعات مركز قطر للمال: يمكن تصنيف الشركات في القطاعات بحسب نوع النشاط.

يعرض الجدول المقابل تفاصيل عن القطاعات الستة عشرة في مركز قطر للمال ووضعها التنظيمي. يتم تصنيف التأثيرات الاقتصادية لشركات مركز قطر للمال في هذا التقرير بحسب الوضع التنظيمي ونوع القطاع.

الجدول (2): قائمة قطاعات مركز قطر للمال

الوضع التنظيمي	الوضع التنظيمي
البنوك تجارية	مُنظمة
التأمين	مُنظمة
وساطة التأمين	مُنظمة
الخدمات الاستثمارية	مُنظمة
البنوك الاستثمارية	مُنظمة
الخدمات الاستشارية	غير مُنظمة
الخدمات الرقمية	غير مُنظمة
الشركات القابضة	غير مُنظمة
إدارة التأمين	غير مُنظمة
الخدمات القانونية	غير مُنظمة
إعلامية	غير مُنظمة
المكاتب الإدارية	غير مُنظمة
الشركات ذات المسؤولية المحدودة بضمان	غير مُنظمة
الخدمات المهنية الأخرى	غير مُنظمة
الشركات ذات الأغراض الخاصة	غير مُنظمة
الرياضة	غير مُنظمة

3.2 نمو عدد شركات مركز قطر للمال على مدار السنوات

في العام 2020، بلغ إجمالي عدد الشركات الجديدة التي سجلها مركز قطر للمال 364 شركة ليصل بذلك إجمالي عدد الشركات المسجلة على منصته للأعمال بنهاية عام 2020 إلى 1,180 شركة

الجدول (3): النمو في إجمالي عدد الشركات المسجلة على منصة أعمال مركز قطر للمال خلال السنوات الماضية

السنة	نوع الوضع القانوني												
	مؤسسة غير منظمة	شركة قابضة ذ.م.م	نوادي استثمار ذ.م.م - غير منظمة	ذ.م.م (ع) - غير منظمة	ذ.م.م - غير منظمة	فرع ذ.م.م – غير منظمة	مركز قطر للمال ش.ذ.م.م – غير منظمة	فرع – ش.ذ.م.م – غير منظمة	ش.م – غير منظمة	ذ.م.م - منظمة	فرع – ذ.م.م - منظمة	شركات ذات أغراض خاصة ذ.م.م	إجمالي الشركات
2005	-	-	-	-	-	1	-	-	-	1	1	-	**3**
2006	-	2	-	-	6	2	3	2	-	8	7	-	**30**
2007	-	1	-	-	10	2	1	-	-	9	11	-	**34**
2008	-	1	-	-	7	3	-	3	-	9	11	-	**34**
2009	-	1	-	-	1	-	-	3	-	7	4	-	**16**
2010	-	-	-	-	4	2	-	1	1	1	-	-	**9**
2011	-	3	-	-	3	2	-	6	-	4	5	-	**23**
2012	-	9	-	-	3	3	-	1	-	2	2	-	**20**
2013	-	3	-	-	4	1	1	1	-	1	1	-	**12**
2014	-	7	-	-	11	5	-	-	-	1	1	6	**31**
2015	-	19	-	2	26	13	2	1	-	1	1	3	**68**
2016	-	13	-	11	23	18	1	-	-	-	2	-	**68**
2017	1	32	-	10	31	11	2	1	-	-	1	24	**113**
2018	-	23	1	11	83	17	2	1	-	-	-	13	**151**
2019	1	20	-	15	118	27	1	-	-	4	-	18	**204**
2020	-	42	1	4	272	18	1	1	-	4	3	18	**364**
المجموع	**2**	**176**	**2**	**53**	**602**	**125**	**14**	**21**	**1**	**52**	**50**	**82**	**1,180**

المصدر: هيئة مركز قطر للمال. ملاحظة: تشير ذ.م.م إلى شركة ذات مسؤولية محدودة و ش.ذ.م.م إلى شراكة ذات مسؤولية محدودة.

3.3 توزيع شركات مركز قطر للمال بحسب نوع القطاع

شكلّت الشركات غير المنظمة غالبية الشركات المسجلة لدى مركز قطر للمال في العام 2020 حيث بلغت 91.4% من الإجمالي. في عام 2020، بلغ إجمالي عدد الشركات الجديدة المسجلة 364 شركة منها 357 شركة غير منظمة، في حين بلغت الشركات المنظمة 7 شركات فقط

الشكل (1): توزيع إجمالي الشركات المسجلة في مركز قطر للمال في عام 2020 بحسب نوع التنظيم

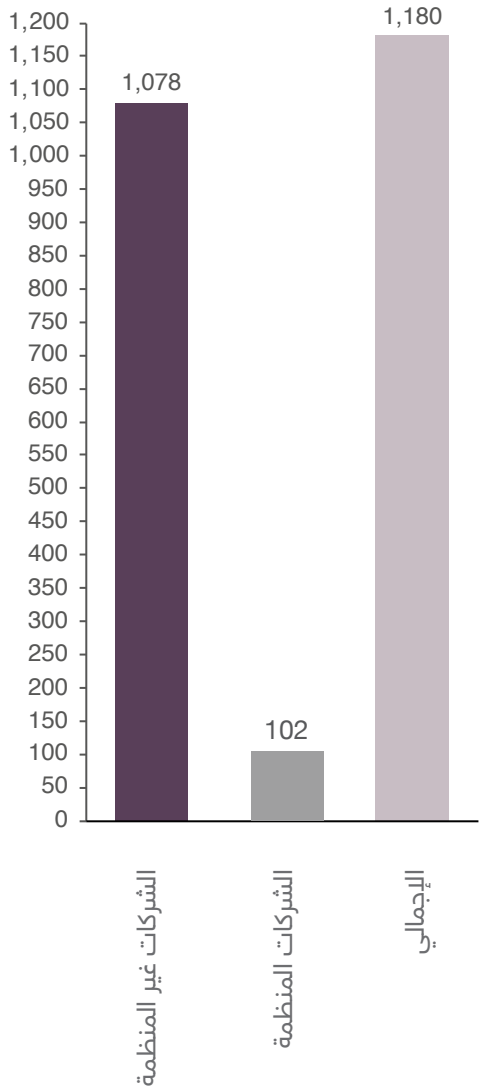

المصدر: هيئة مركز قطر للمال.

3.4 البيانات المتوفرة عن شركات مركز قطر للمال

يستند التحليل الوارد في هذا التقرير على البيانات المالية المتوفرة للشركات التي تعتبر أقل مقارنة بإجمالي عدد الشركات

الشكل (2): مقارنة بين صافي عدد الشركات المسجلة في مركز قطر للمال والبيانات المالية المقدمة لعام 2020

بلغ صافي عدد الشركات المسجلة في مركز قطر للمال 1,035 شركة في العام 2020 (يمثل هذا الرقم الصافي باستثناء الشركات التي ألغي ترخيصها، وهو أقل من إجمالي عدد الشركات المسجلة البالغ 1,180 المشار إليه في الصفحة السابقة). ولكن، لم يكن هناك سوى 318 بياناً مالياً وقت إعداد هذه الدراسة وتم تقدير الأثر الاقتصادي بناءً عليها. ويمكن أن يُعزى هذا التباين إلى سببان رئيسيان:

1. قد لا تكون بعض الشركات المؤهلة لتقديم بياناتها المالية لعام 2020 قد قدمتها وقت إعداد هذه الدراسة.
2. بعض الشركات المملوكة للحكومة غير ملزمة بتقديم بيانات مالية عن عوائدها السنوية وذلك وفقاً للقرار الصادر في أكتوبر2017.

من المرجح أن يؤدي ذلك إلى تقليل حجم الأثر الاقتصادي اعتماداً على الأداء المالي للشركات غير المدرجة في التقرير.

المصدر: هيئة مركز قطر للمال.

3.5 أصول وإيرادات قطاعات مركز قطر للمال

في عام 2020، بلغ حجم أصول شركات مركز قطر للمال نحو 28.3 مليار دولار أمريكي وحققت إيرادات بما يعادل 3.2 مليار دولار أمريكي

الشكل (3): توزيع أصول شركات مركز قطر للمال في عام 2020 بحسب نوع القطاع

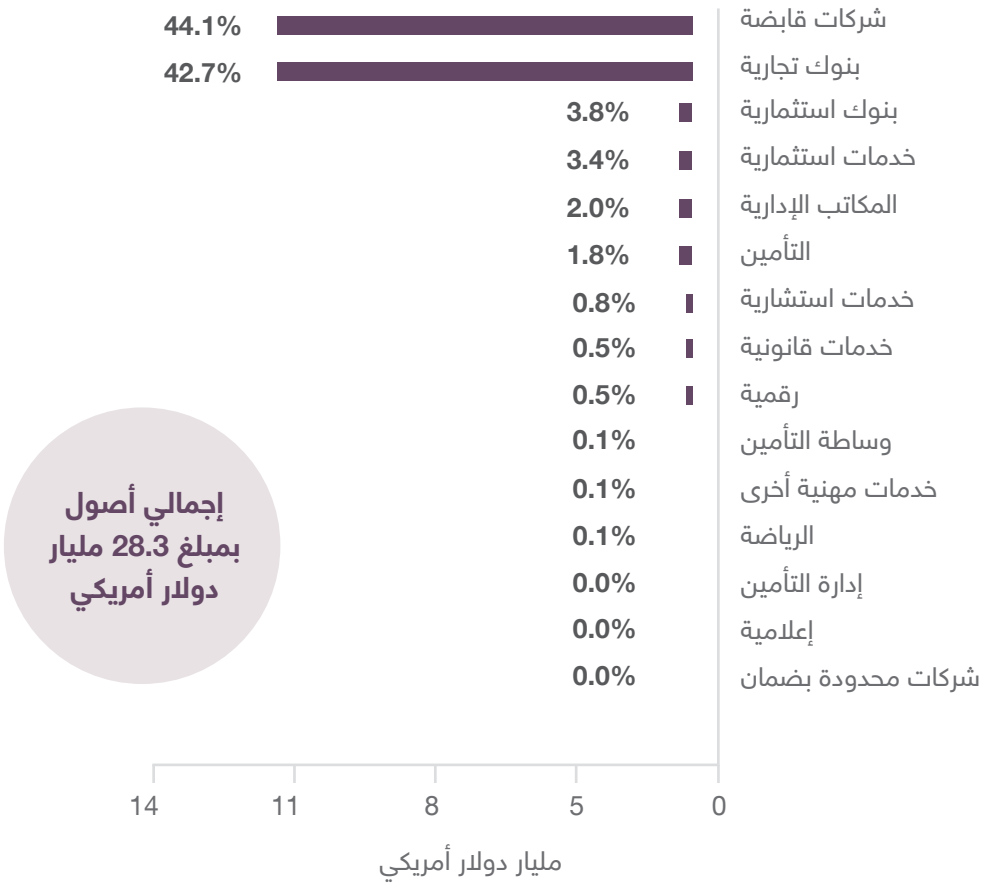

المصدر: البيانات المالية لهيئة مركز قطر للمال وشركات مركز قطر للمال. يُرجى الملاحظة بأنه تم احتساب الإيرادات والأصول على أساس 318 شركة.

الشكل (4): توزيع إيرادات شركات مركز قطر في عام 2020 بحسب نوع القطاع

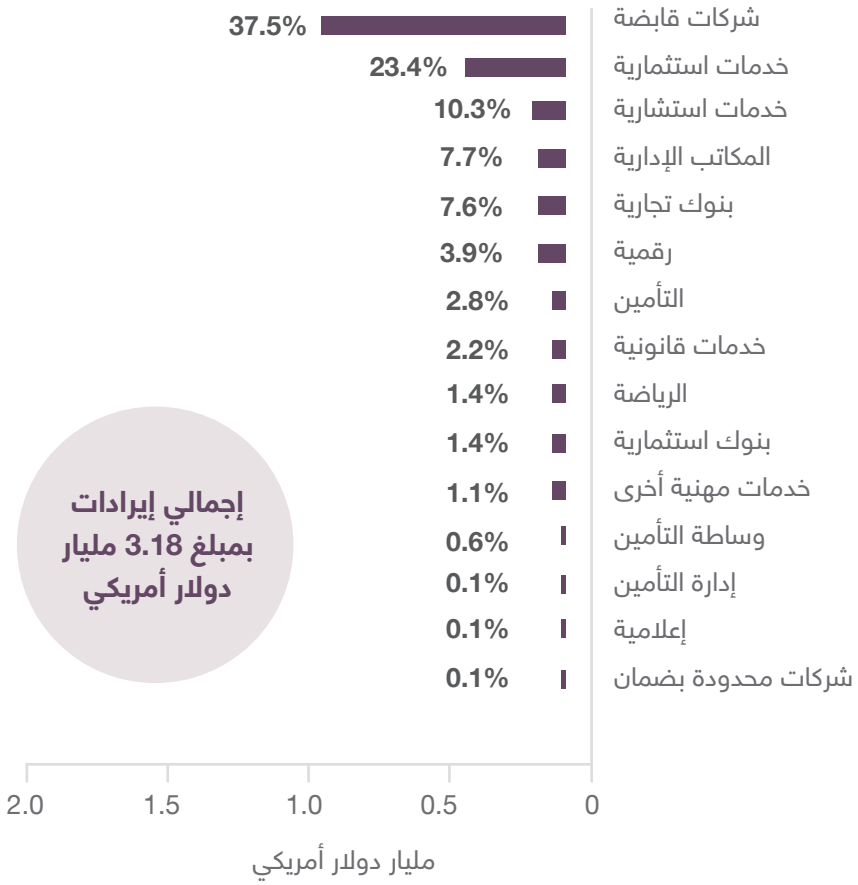

المصدر: البيانات المالية لهيئة مركز قطر للمال وشركات مركز قطر للمال. يُرجى الملاحظة بأنه تم احتساب الإيرادات والأصول على أساس 318 شركة.

4

الأثر في إجمالي القيمة المضافة

4.1 إجمالي القيمة المضافة المباشرة

في عام 2020، بلغ إجمالي القيمة المضافة المباشرة لمركز قطر للمال في الاقتصاد القطري ما يعادل 1.5 مليار دولار أمريكي، أكثر من 68% منها كانت من قطاعات الشركات القابضة، والخدمات الاستثمارية، والخدمات الاستشارية والمكاتب الإدارية

الشكل (5): إجمالي القيمة المضافة المباشرة لهيئات وشركات مركز قطر للمال في عام 2020

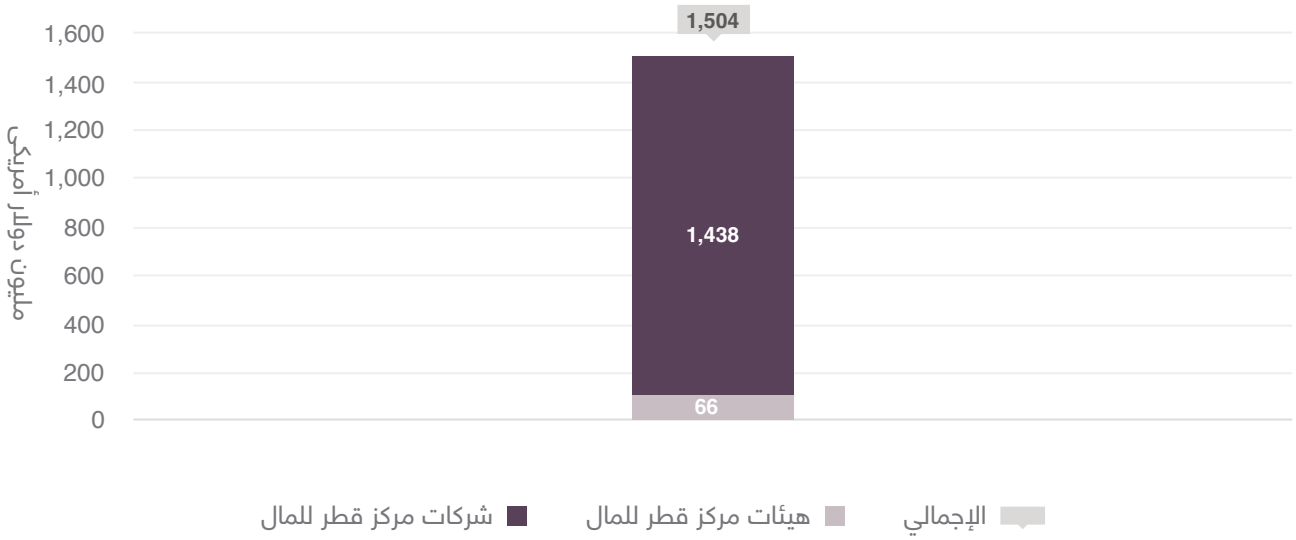

الشكل (6): إجمالي القيمة المضافة المباشرة لشركات مركز قطر للمال بحسب نوع القطاع في عام 2020

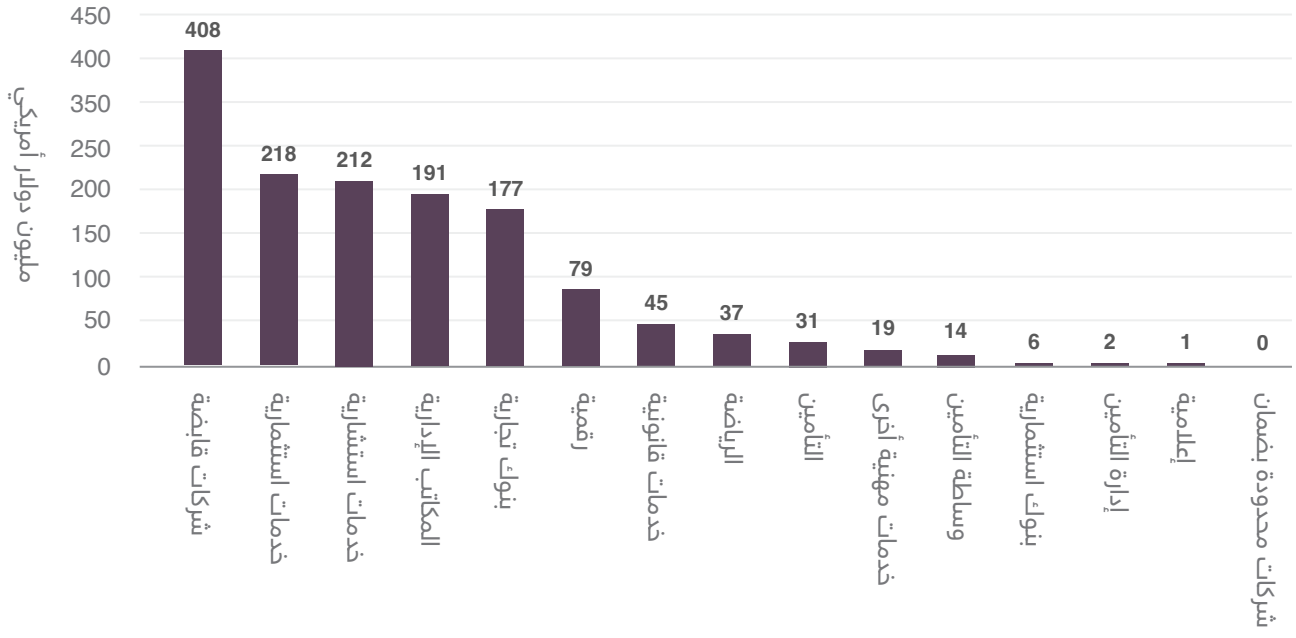

المصدر: البيانات المالية لهيئة مركز قطر للمال وشركات مركز قطر للمال. يُرجى الملاحظة بأنه تم احتساب الإيرادات والأصول على أساس 318 شركة.

4.2 إجمالي القيمة المضافة غير المباشرة

في عام 2020، بلغ إجمالي القيمة المضافة غير المباشرة لمركز قطر للمال في الاقتصاد القطري ما يعادل 1.03 مليار دولار أمريكي، أكثر من 70% منها كانت من قطاعات الشركات القابضة والخدمات الاستثمارية

الشكل (7): إجمالي القيمة المضافة غير المباشرة لهيئات وشركات مركز قطر للمال في عام 2020

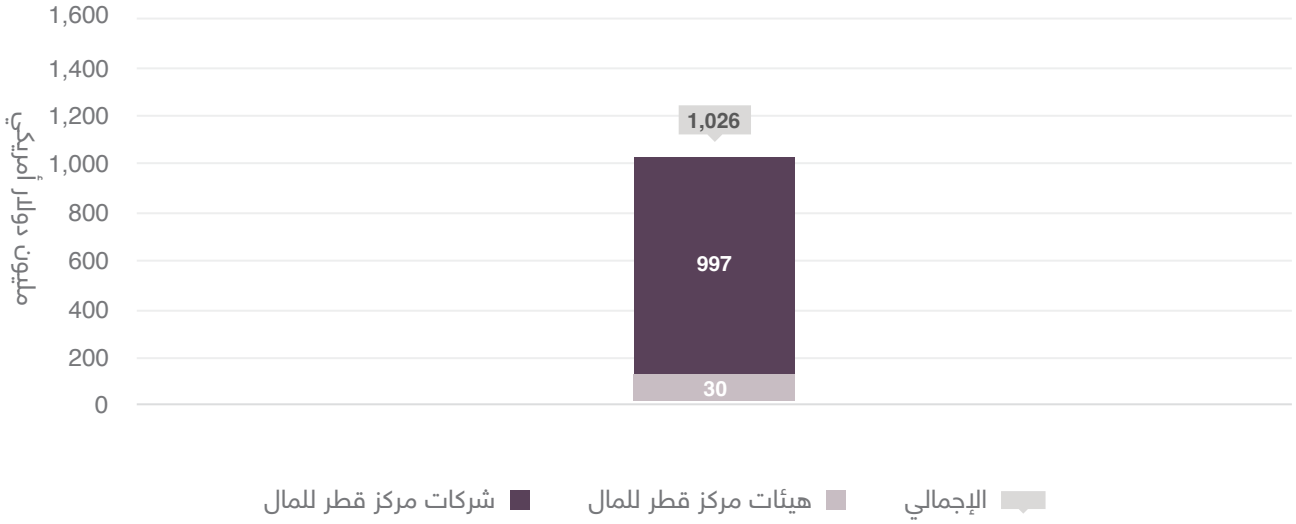

الشكل (8): إجمالي القيمة المضافة غير المباشرة لشركات مركز قطر للمال بحسب نوع القطاع في عام 2020

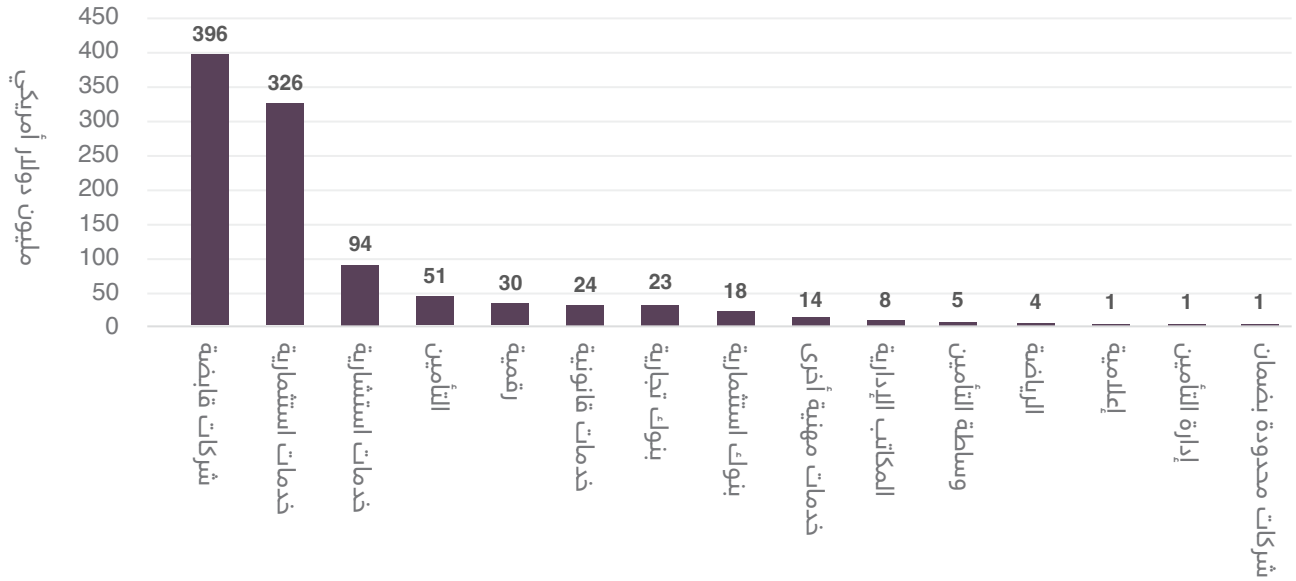

المصدر: البيانات المالية لهيئة مركز قطر للمال وشركات مركز قطر للمال. يُرجى الملاحظة بأنه تم احتساب الإيرادات والأصول على أساس 318 شركة.

4.3 إجمالي القيمة المضافة المُستحثة

في عام 2020، بلغ إجمالي القيمة المضافة المُستحثة لمركز قطر للمال في الاقتصاد القطري ما يعادل 238 مليون دولار أمريكي، 53% تقريباً منها كانت من قطاعات الشركات القابضة والخدمات الاستثمارية

الشكل (9): إجمالي القيمة المضافة المُستحثة لهيئات وشركات مركز قطر للمال في عام 2020

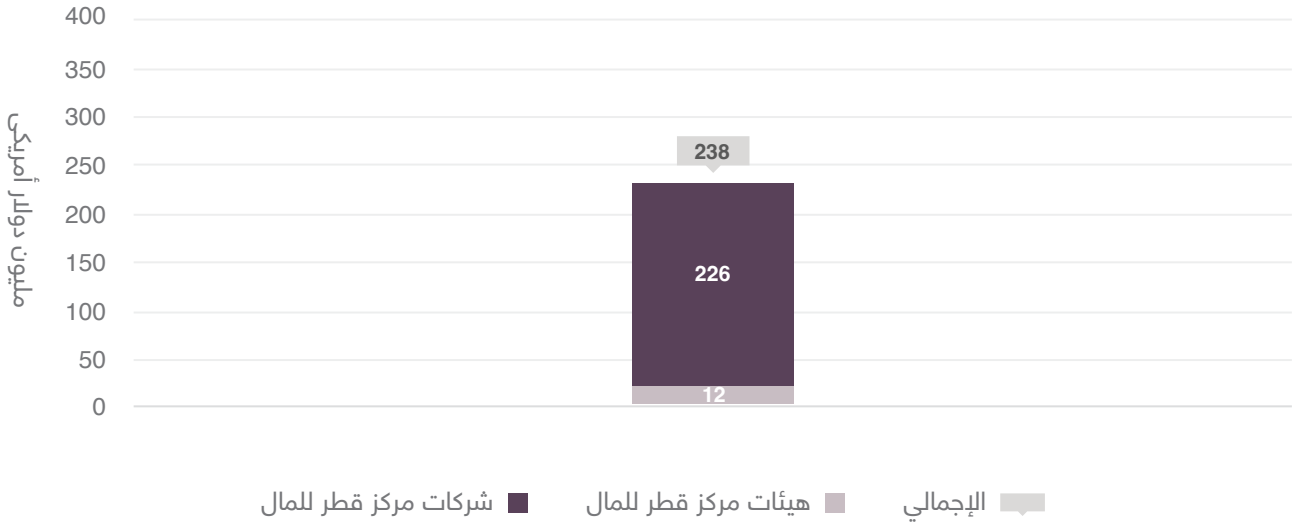

الشكل (10): إجمالي القيمة المضافة المُستحثة لشركات مركز قطر للمال بحسب نوع القطاع في عام 2020

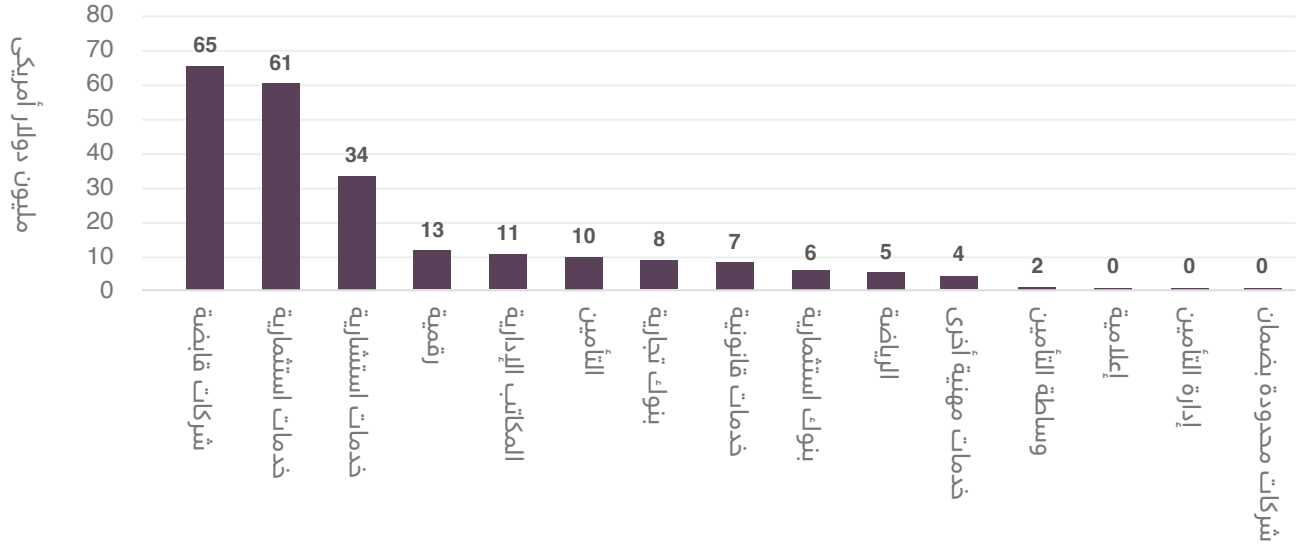

المصدر: البيانات المالية لهيئة مركز قطر للمال وشركات مركز قطر للمال. يُرجى الملاحظة بأنه تم احتساب الإيرادات والأصول على أساس 318 شركة.

4.4 مجموع التأثيرات في إجمالي القيمة المضافة

في عام 2020، بلغ إجمالي تأثيرات مركز قطر للمال في إجمالي القيمة المضافة للقطاعات بدولة قطر ما يعادل 2.77 مليار دولار أمريكي، منها 2.66 مليار دولار أمريكي من شركات مركز قطر للمال

الشكل (11): مجموع التأثيرات لهيئات وشركات مركز قطر للمال في إجمالي القيمة المضافة في عام 2020

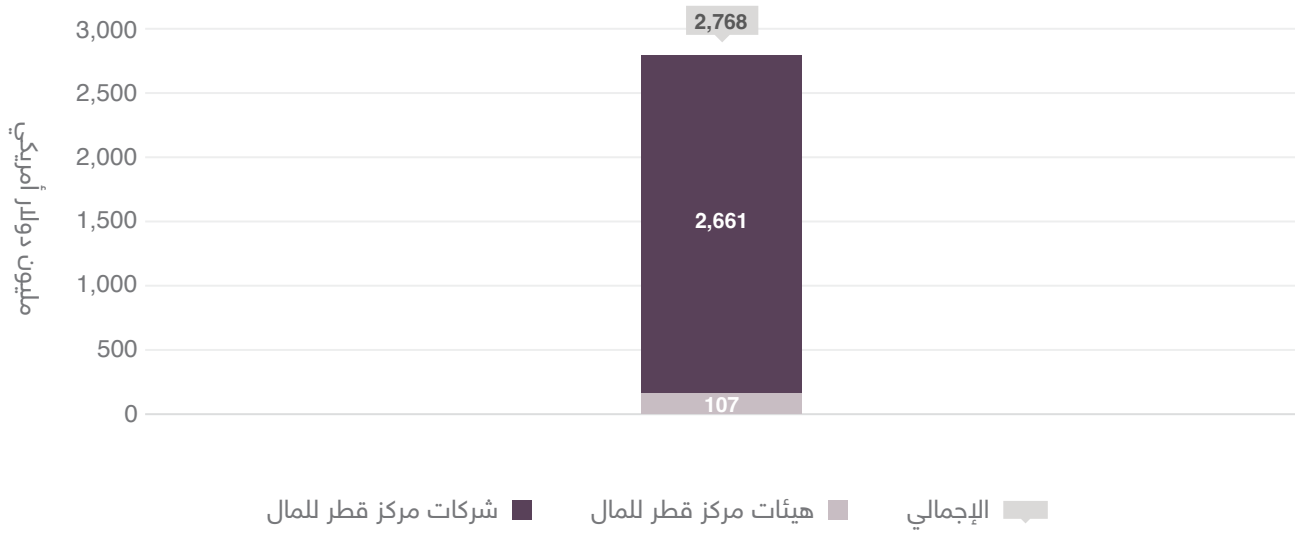

الشكل (12): مجموع التأثيرات لشركات مركز قطر للمال في إجمالي القيمة المضافة بحسب نوع القطاع في عام 2020

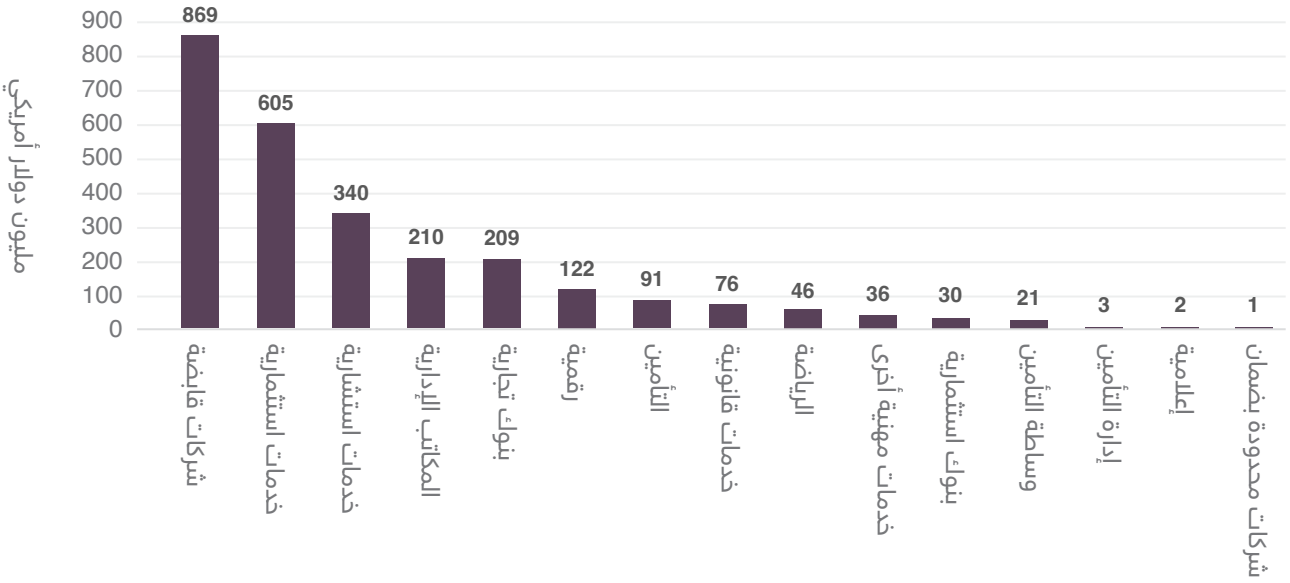

المصدر: البيانات المالية لهيئة مركز قطر للمال وشركات مركز قطر للمال. يُرجى الملاحظة بأنه تم احتساب الإيرادات والأصول على أساس 318 شركة.

4.5 التأثيرات في إجمالي القيمة المضافة بحسب نوع القطاع

في عام 2020، بلغ إجمالي مساهمة شركات مركز قطر للمال في إجمالي القيمة المضافة ما يعادل 2.66 مليار دولار أمريكي، معظمها كانت من القطاعات غير المنظمة

الشكل (13): تأثيرات شركات مركز قطر للمال المنظمة وغير المنظمة في إجمالي القيمة المضافة في عام 2020

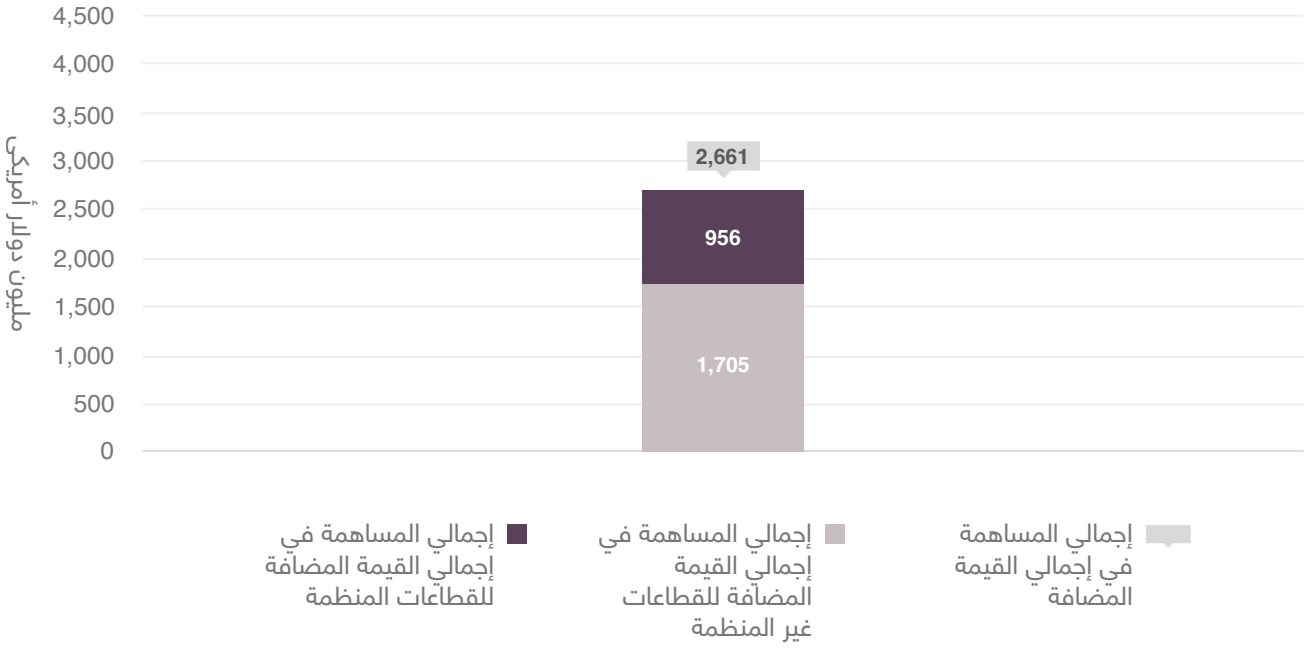

الشكل (14): توزيع التأثيرات في إجمالي القيمة المضافة لشركات مركز قطر للمال المنظمة وغير المنظمة في عام 2020

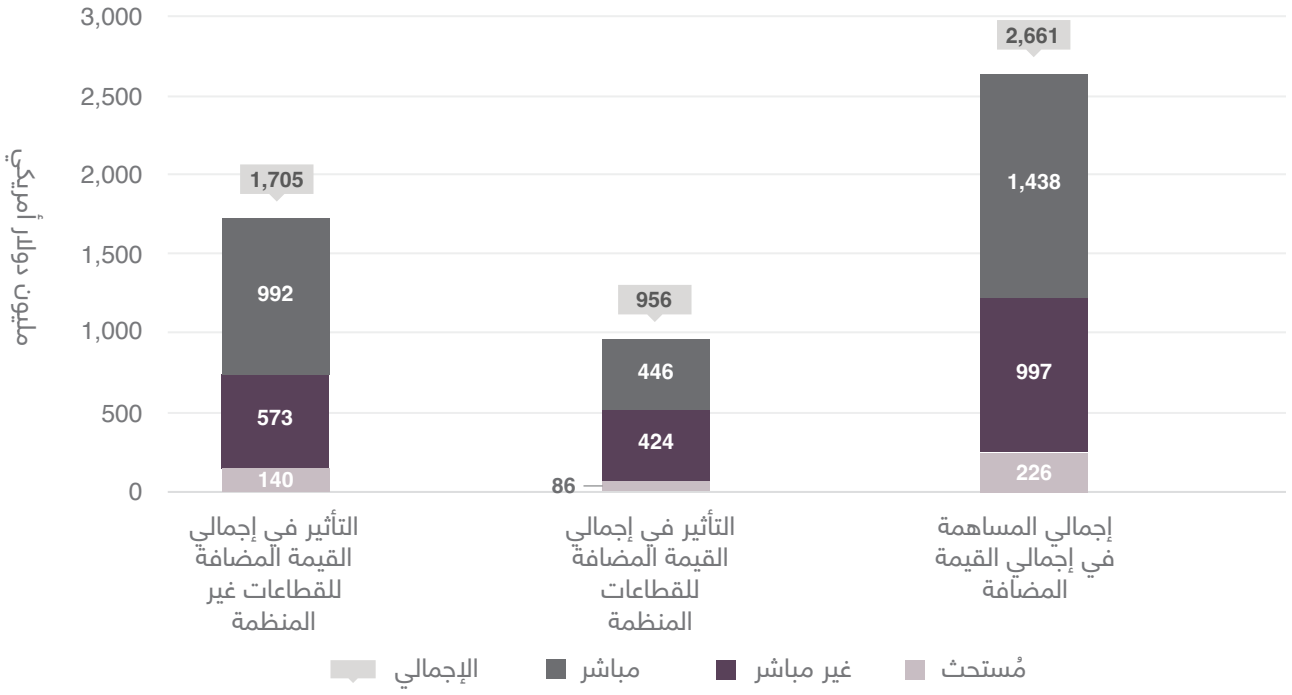

المصدر: البيانات المالية لهيئة مركز قطر للمال وشركات مركز قطر للمال. يُرجى الملاحظة بأنه تم احتساب الإيرادات والأصول على أساس 318 شركة.

4.6 التأثير في إجمالي القيمة المضافة - أبرز النقاط

قدّم مركز قطر للمال مساهمة كبيرة وواضحة في إجمالي القيمة المضافة المباشرة وساهم في الاقتصاد القطري الأوسع أيضاً من خلال التأثيرات غير المباشرة والمُستحثة

الشكل (15): إجمالي مساهمة مركز قطر للمال في إجمالي القيمة المضافة في عام 2020

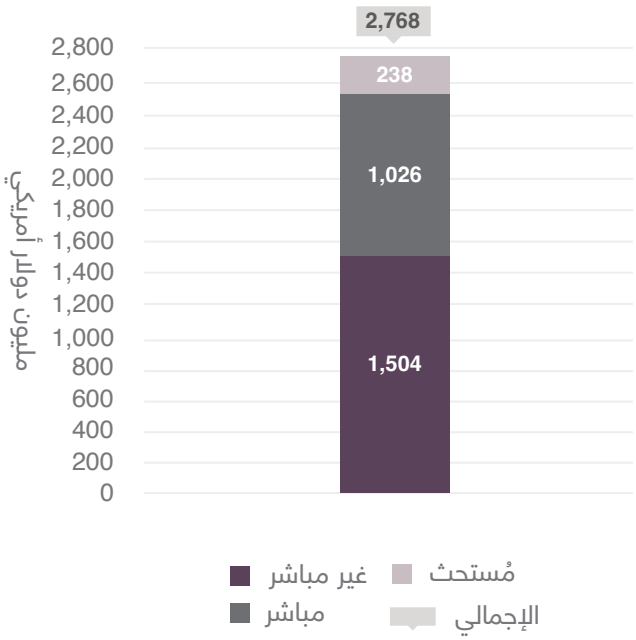

في عام 2020، بلغ إجمالي حجم مساهمة مركز قطر للمال في إجمالي القيمة المضافة بدولة قطر ما يعادل 2.77 مليار دولار أمريكي موزعة ما بين تأثيرات مباشرة بمبلغ 1.50 مليار دولار أمريكي، وغير مباشرة بمبلغ 1.03 مليار دولار أمريكي ومُستحثة بمبلغ 0.24 مليار دولار أمريكي. وبذلك يكون إجمالي حجم مساهمات مركز قطر للمال قد زاد بنسبة 47% مقارنة بعام 2018 (غير معدّل مع معدل التضخم).

وفيما يلي أبرز النقاط:

يقدم مركز قطر للمال مساهمات كبيرة مباشرة:
كانت المساهمة المباشرة لمركز قطر للمال في الاقتصاد القطري أكثر من نصف إجمالي مساهمته في إجمالي القيمة المضافة. وهذا يدل على أن الأرباح المكتسبة وتكاليف العمالة التي تدفعها شركات مركز قطر للمال تساهم بشكل إيجابي كبير في الاقتصاد القطري.

الشركات القابضة والخدمات الاستثمارية كانت هي المحرك الرئيسي لهذه المساهمة:
في عام 2020، ساهمت قطاعات الشركات القابضة والخدمات الاستثمارية بأكثر من 55% من مجموع مساهمة شركات مركز قطر للمال وبأكثر من 53% من إجمالي مساهمة مركز قطر للمال في إجمالي القيمة المضافة بدولة قطر. هذا يشير إلى أن هذه القطاعات تفيد الاقتصاد القطري بشكل مباشر وأيضاً من خلال سلسلة التوريد المحلية والتأثيرات الناتجة عن إنفاق الموظفين.

كانت الزيادة عن عام 2018 مدفوعة بعدد صغير من القطاعات:
كانت الزيادة في الأثر الإجمالي لمركز قطر للمال في إجمالي القيمة المضافة ما بين عامي 2018 و 2020 مدفوعةً بشكل أساسي من قطاعات الخدمات الاستثمارية، والخدمات الاستشارية والبنوك التجارية. ومن القطاعات الأخرى التي شهدت زيادات بسيطة ولكن ملحوظة البنوك الاستثمارية، والشركات الرقمية والرياضية.

المصدر: البيانات المالية لهيئة مركز قطر للمال وشركات مركز قطر للمال. يُرجى الملاحظة بأنه تم احتساب الإيرادات والأصول على أساس 318 شركة.

5

الأثر على التوظيف

5.1 الأثر المباشر على التوظيف

في عام 2020، بلغ عدد الموظفين الذين يعملون بدوام كامل في مركز قطر للمال نحو 4,421 موظف، نصفهم تقريباً في قطاعي الخدمات الاستشارية والمكاتب الإدارية

الشكل (16): التأثير المباشر لهيئات وشركات مركز قطر للمال على التوظيف في عام 2020

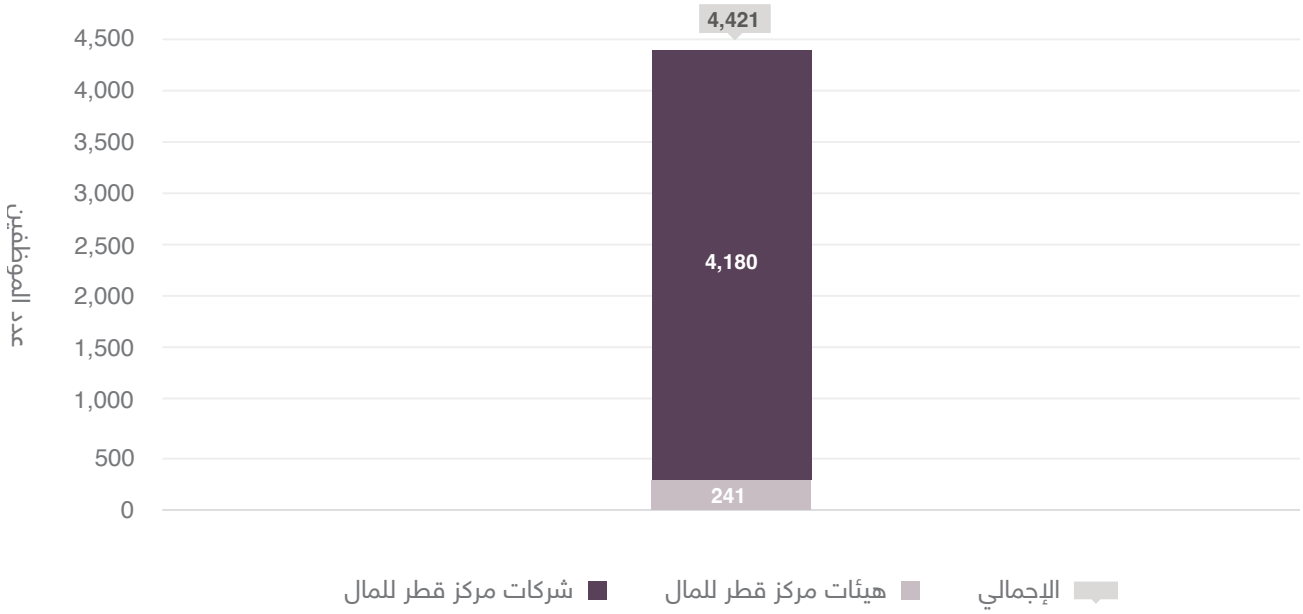

الشكل (17): التأثير المباشر لشركات مركز قطر للمال على التوظيف بحسب نوع القطاع في عام 2018

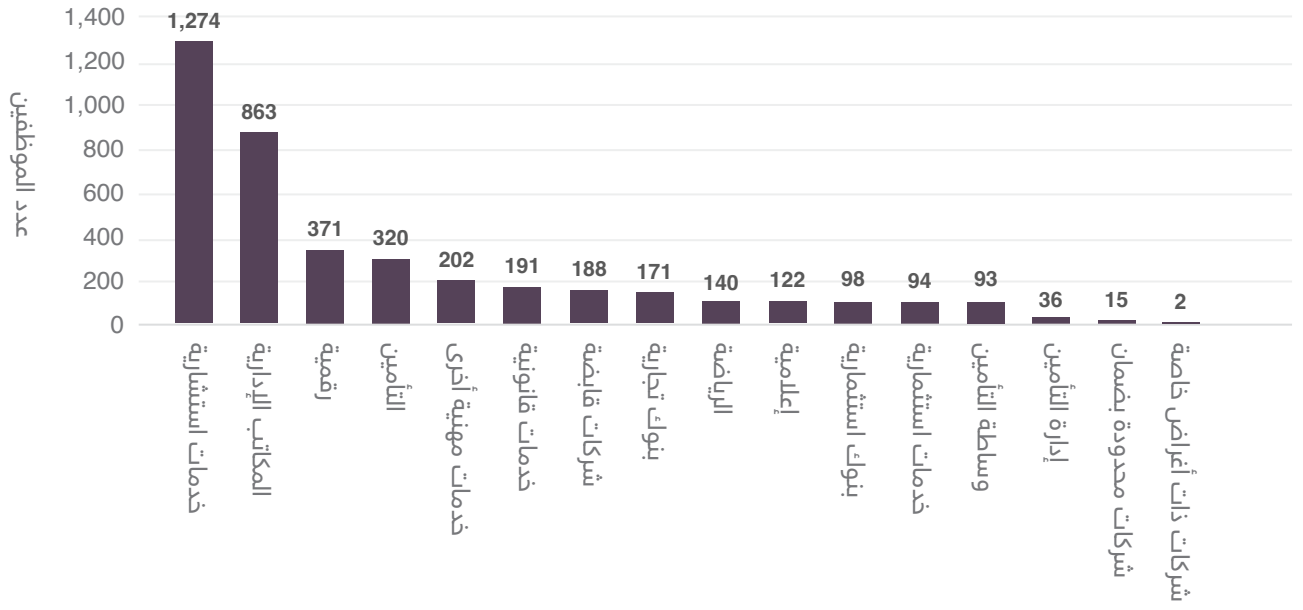

المصدر: هيئة مركز قطر للمال وهيئة تنظيم مركز قطر للمال.

5.2 التأثير غير المباشر على التوظيف

في عام 2020، بلغ حجم المساهمة غير المباشرة لمركز قطر للمال في التوظيف نحو 8,916 وظيفة، 65% منها تقريباً كانت من قطاعات الشركات القابضة والخدمات الاستثمارية

الشكل (18): التأثير غير المباشر لهيئات وشركات مركز قطر للمال على التوظيف في عام 2020

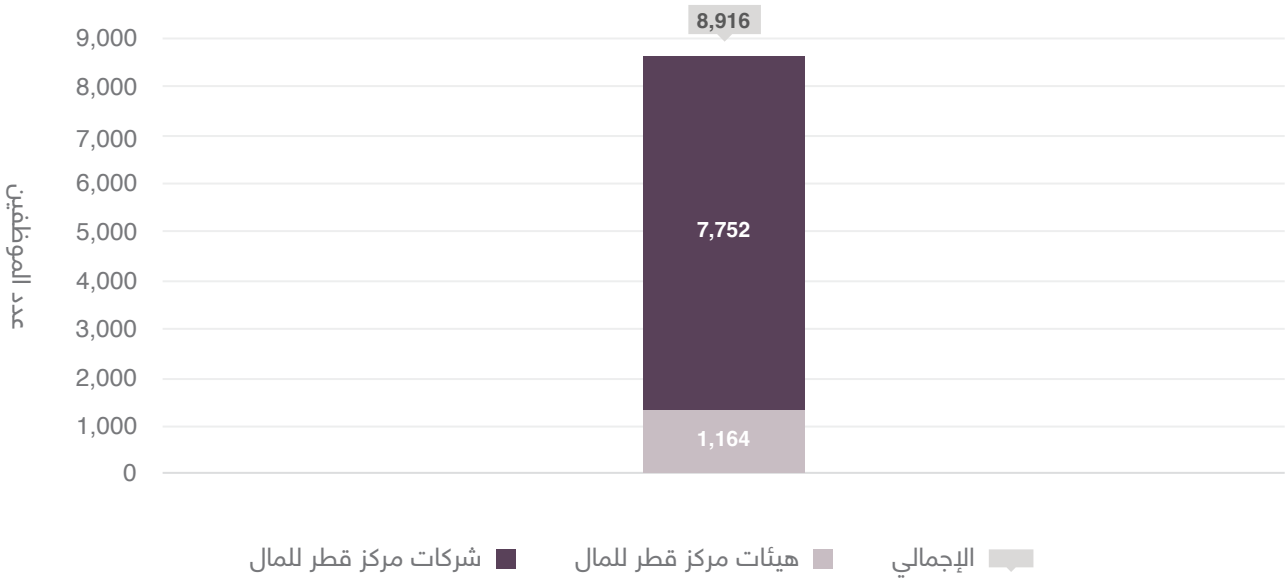

الشكل (19): التأثير غير المباشر لشركات مركز قطر للمال على التوظيف بحسب نوع القطاع في عام 2020

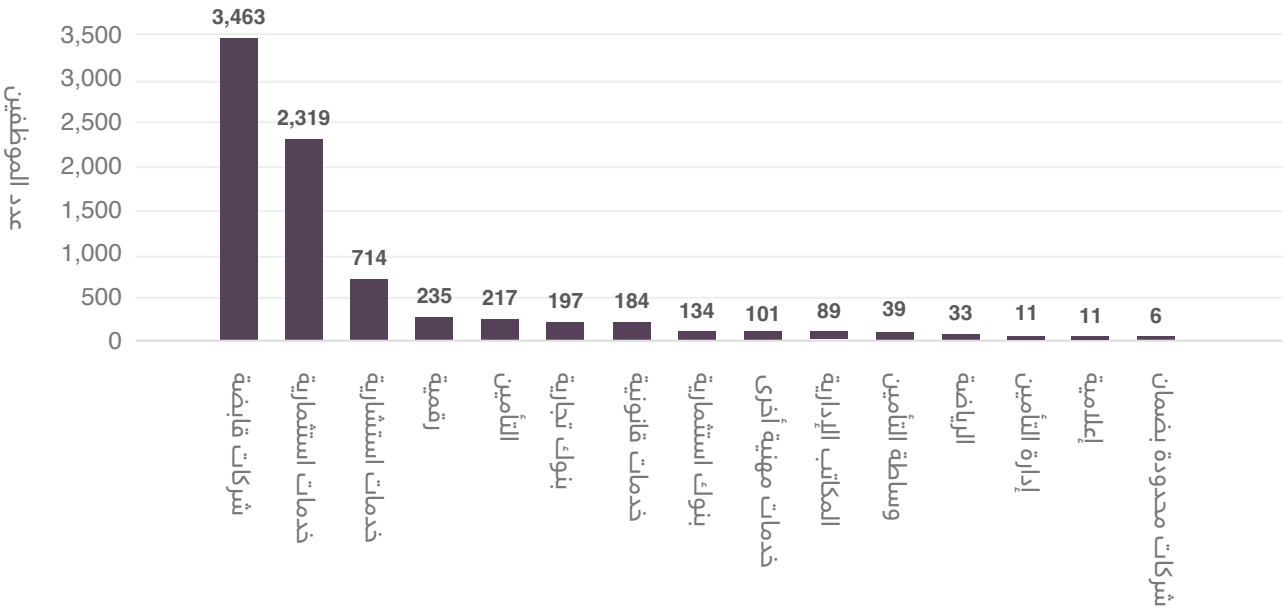

المصدر: البيانات المالية لهيئة مركز قطر للمال وشركات مركز قطر للمال. يُرجى الملاحظة بأنه تم احتساب الإيرادات والأصول على أساس 318 شركة.

5.3 التأثير المُستحث على التوظيف

في عام 2020، بلغ حجم المساهمة المُستحثة لمركز قطر للمال في التوظيف نحو2,237 وظيفة، 58% منها تقريباً كانت من قطاعات الشركات القابضة، والخدمات الاستثمارية والخدمات الاستشارية

الشكل (20): التأثير المُستحث لهيئات وشركات مركز قطر للمال على التوظيف في عام 2020

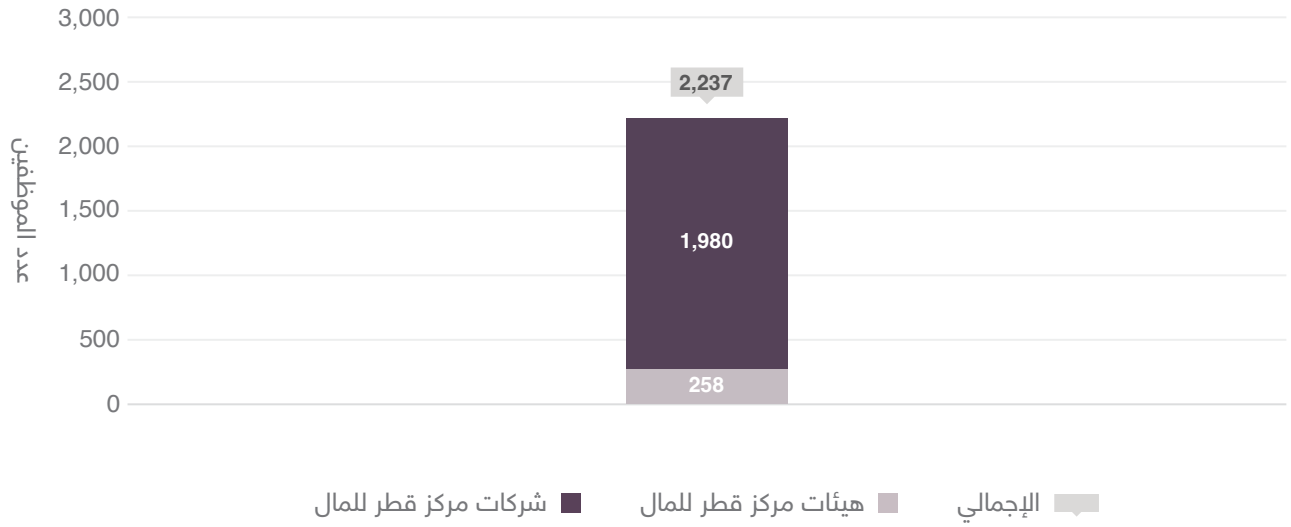

الشكل (21): التأثير المُستحث لشركات مركز قطر للمال على التوظيف بحسب نوع القطاع في عام 2020

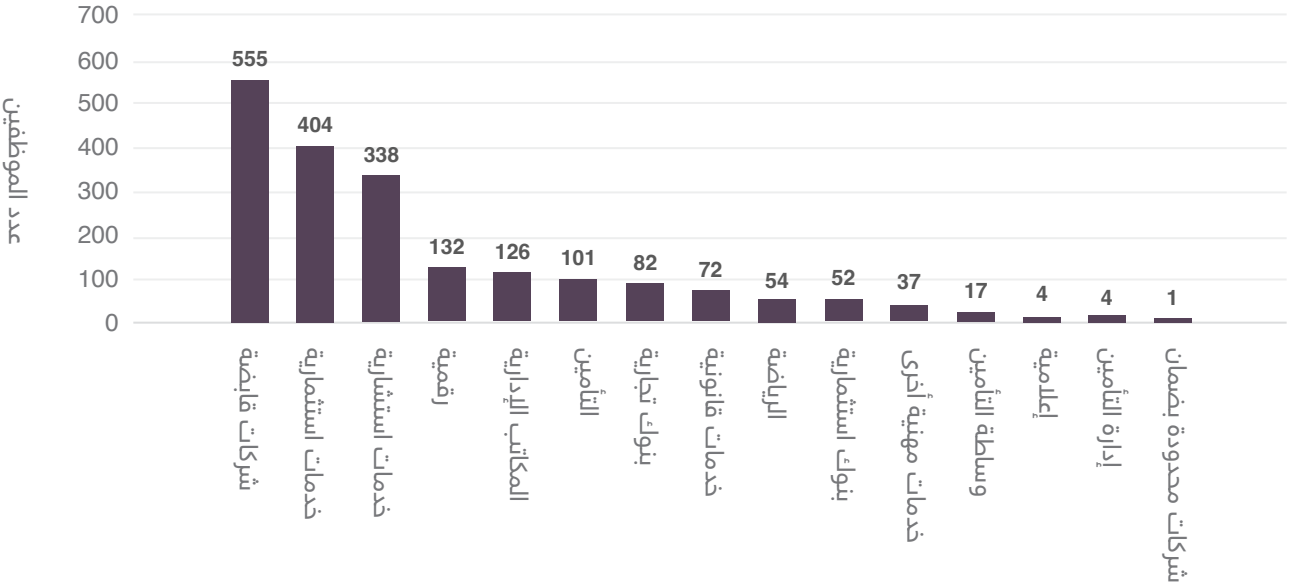

المصدر: البيانات المالية لهيئة مركز قطر للمال وشركات مركز قطر للمال. يُرجى الملاحظة بأنه تم احتساب الإيرادات والأصول على أساس 318 شركة.

5.4 إجمالي التأثيرات على التوظيف

في عام 2020، ساهم مركز قطر للمال بما يزيد عن 15,574 وظيفة من خلال التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والمُستحثة لهيئات وشركات مركز قطر للمال

الشكل (22): إجمالي التأثيرات لهيئات وشركات مركز قطر للمال على التوظيف في عام 2020

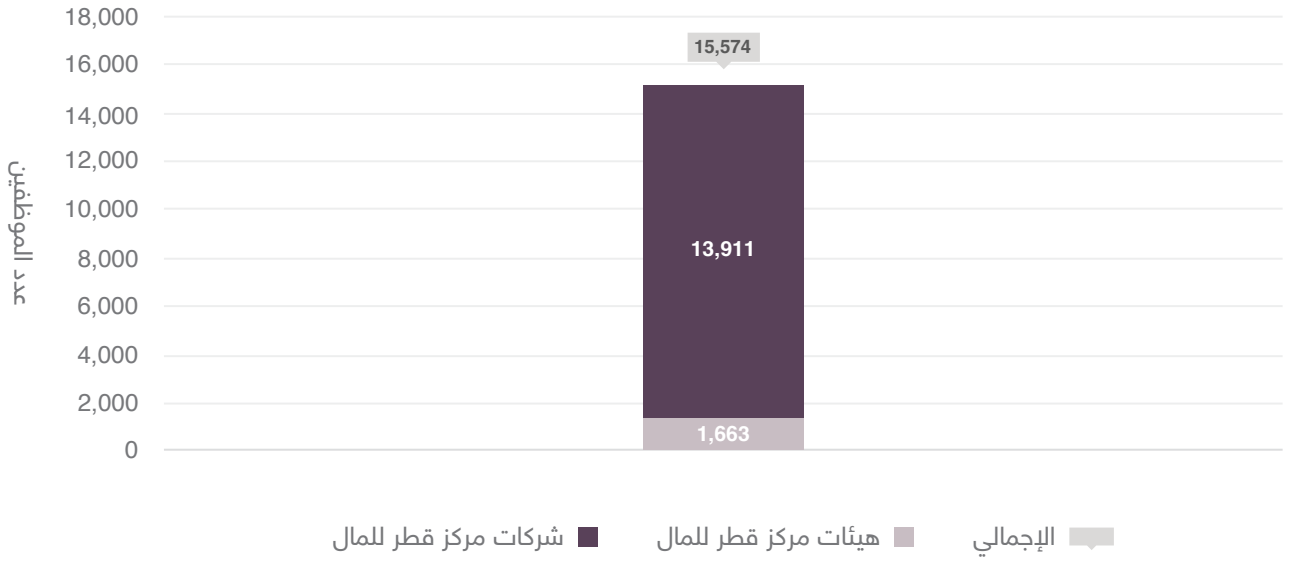

الشكل (23): إجمالي التأثيرات لشركات مركز قطر للمال على التوظيف بحسب نوع القطاع في عام 2020

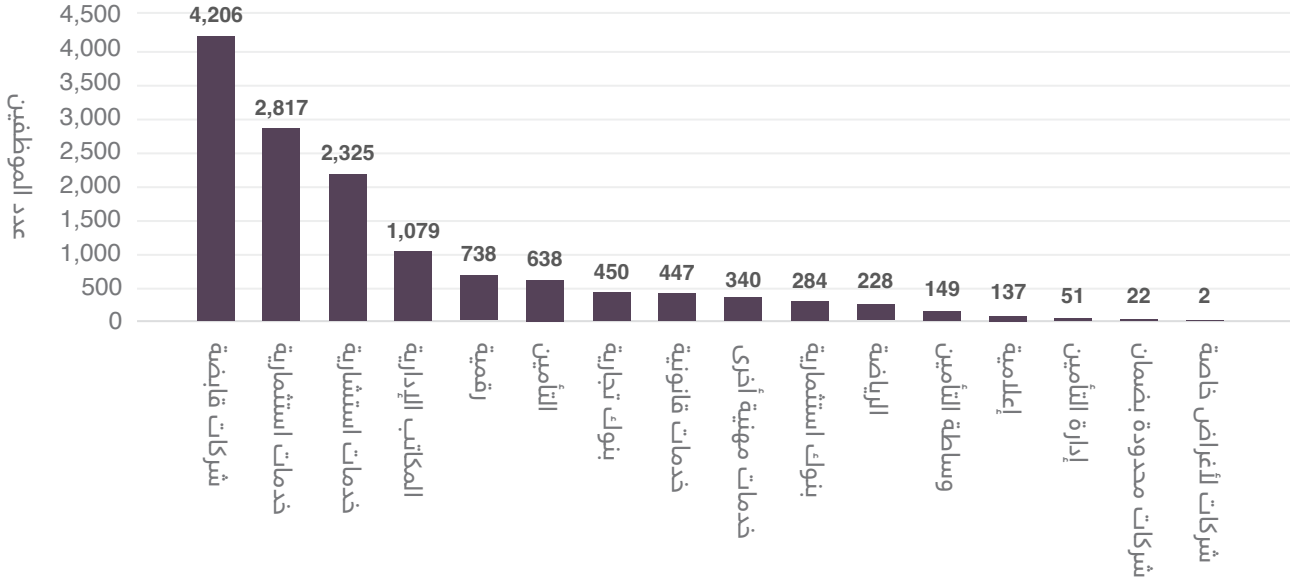

المصدر: البيانات المالية لهيئة مركز قطر للمال وشركات مركز قطر للمال. يُرجى الملاحظة بأنه تم احتساب الإيرادات والأصول على أساس 318 شركة.

5.5 التأثير على التوظيف بحسب نوع القطاع

في عام 2020، ساهمت قطاعات الشركات غير المنظمة بنحو 69% من إجمالي مساهمة شركات مركز قطر للمال في التوظيف بدولة قطر

الشكل (24): تأثير شركات مركز قطر للمال المنظمة وغير المنظمة على التوظيف في عام 2020

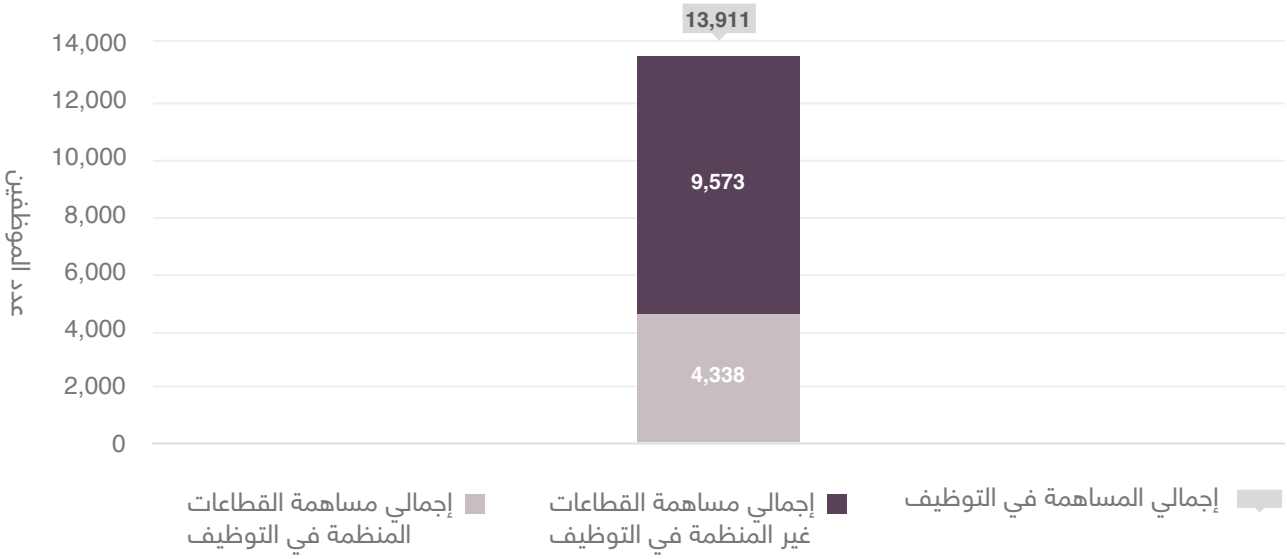

الشكل (25): توزيع شركات مركز قطر للمال المنظمة وغير المنظمة بحسب التأثير في التوظيف في عام 2020

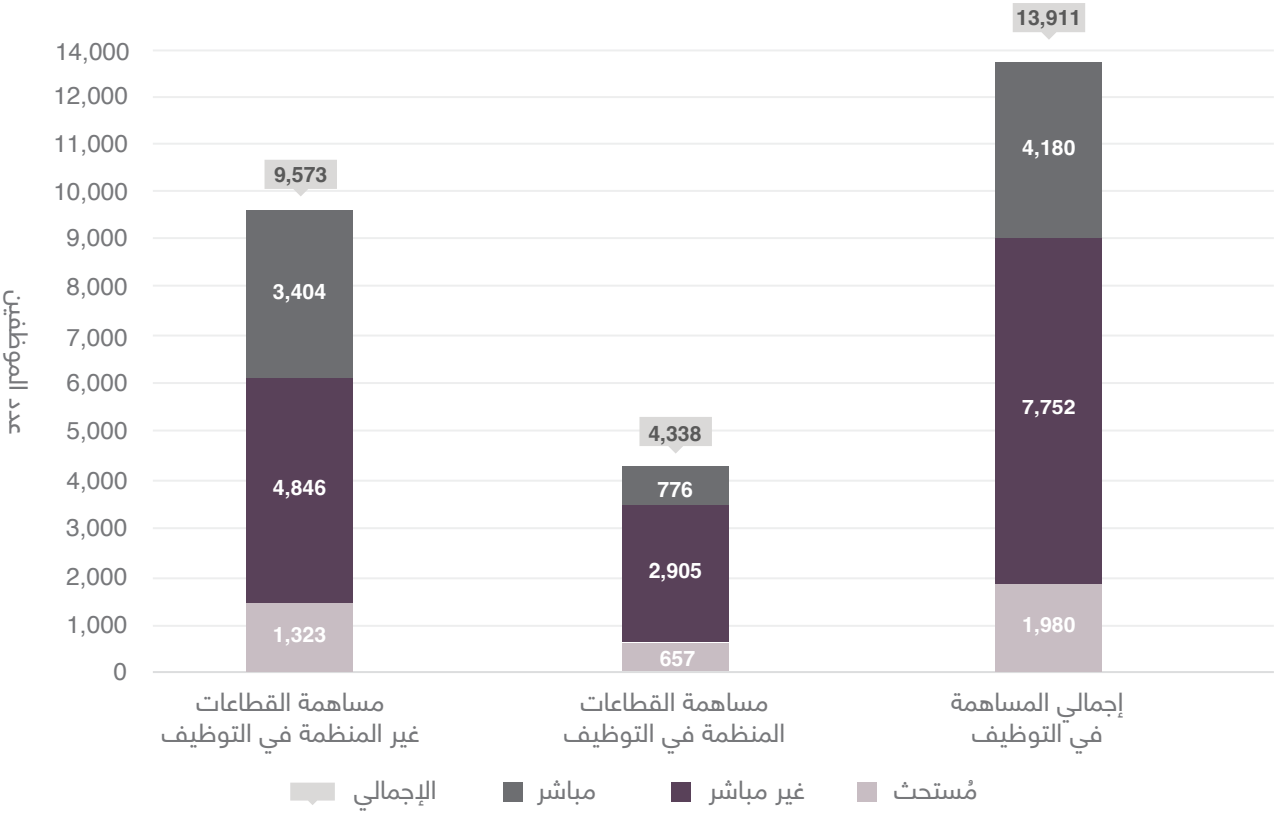

المصدر: البيانات المالية لهيئة مركز قطر للمال وشركات مركز قطر للمال. يُرجى الملاحظة بأنه تم احتساب الإيرادات والأصول على أساس 318 شركة.

5.6 التأثير على التوظيف - أبرز النقاط

في عام 2020، ساهم مركز قطر للمال بتوفير عدد كبير من الوظائف بشكل غير مباشر؛ زادت نسبة مساهمة مركز قطر للمال في التوظيف بنحو 25% منذ العام

في عام 2020، ، بلغ إجمالي عدد الوظائف التي ساهمت بها أنشطة مركز قطر للمال في الاقتصاد القطري نحو 15,574 وظيفة، منها 4,421 وظيفة كتأثير مباشر، و8,916 وظيفة كتأثير غير مباشر و2,237 وظيفة كتأثير مُستحث. بشكل عام، ارتفعت نسبة المساهمة في التوظيف بما يعادل 25% مقارنة بالعام 2018.

وفيما يلي أبرز النقاط:

كان قطاع الخدمات الاستشارية المساهم الرئيسي في التوظيف المباشر:

ساهم قطاع الخدمات الاستشارية بنحو 30% من إجمالي المساهمة المباشرة لشركات مركز قطر للمال في التوظيف في عام 2020. وساهمت قطاعات المكاتب الإدارية، والشركات الرقمية والتأمين بنسبة 37% إضافية من إجمالي الأثر في التوظيف.

جاءت معظم التأثيرات في التوظيف من المساهمات غير المباشرة:

في عام 2020، ساهم مركز قطر للمال بحوالي 8,916 وظيفة من خلال التأثيرات المباشرة، أي أكثر من 57% من إجمالي المساهمة. وتظهر التأثيرات غير المباشرة مدى الدعم الذي تقدمه أنشطة مركز قطر للمال لسلسلة التوريد المحلية، مما يدل على حجم مساهمة مركز قطر للمال في الاقتصاد المحلي الأوسع.

زيادة كبيرة في الوظائف المدعومة منذ عام 2018:

زادت نسبة مساهمة مركز قطر للمال في التوظيف بنحو 25% منذ عام 2018. وكانت أكبر زيادة في قطاع الخدمات الاستثمارية، حيث زادت نسبة المساهمة في التوظيف بنحو 2.591 وظيفة (بما في ذلك الوظائف المباشرة وغير المباشرة والمُستحثة). كما شهدت قطاعات الشركات القابضة، والخدمات الاستشارية، والمكاتب الإدارية والرياضة زيادات كبيرة.

الشكل (26): إجمالي تأثيرات مركز قطر للمال على التوظيف في عام 2020

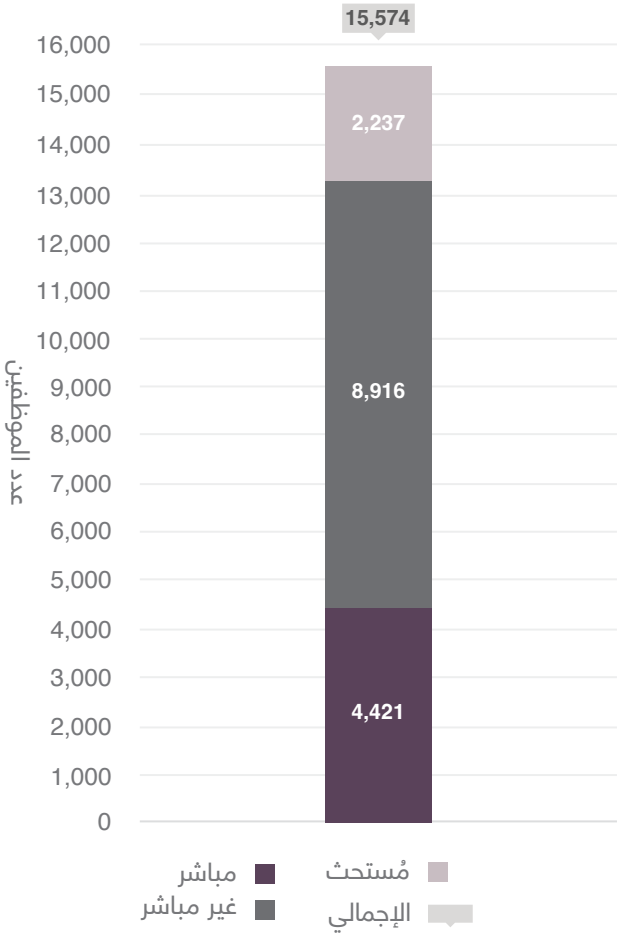

المصدر: البيانات المالية لهيئة مركز قطر للمال وشركات مركز قطر للمال. يُرجى الملاحظة بأنه تم احتساب الإيرادات والأصول على أساس 318 شركة.

6 المنهجية

6.1 النموذج الاقتصادي

استخدمت هذه الدراسة نموذج المدخلات والمخرجات لقياس حجم المساهمة الاقتصادية لمركز قطر للمال في الاقتصاد القطري

تم استخدام نموذج المدخلات والمخرجات لقياس التأثيرات الاقتصادية الثلاثة في هذا التقرير. يُمكن استخدام جدول المدخلات والمخرجات لتقدير المضاعِفات القطاعية التي تبين كيف يؤدي محفز اقتصادي أولي في أحد القطاعات (تأثيرات مباشرة) إلى خلق قيمة اقتصادية في باقي القطاعات (تأثيرات غير مباشرة ومُستحثة). يمكن قياس هذه الأنواع الثلاثة من التأثيرات الاقتصادية لمؤشرين اقتصاديين: إجمالي القيمة المضافة والتوظيف.

يساوي إجمالي القيمة المضافة مجموع تعويضات الموظفين وإجمالي فائض التشغيل الذي يوازي تكاليف العمالة والأرباح على التوالي. كذلك، يساوي إجمالي القيمة المضافة قيمة الفرق بين الناتج الاقتصادي والاستهلاك الوسيط الذي يوازي تقريباً التكاليف الأخرى غير المرتبطة بالعمالة. بينما يشير التوظيف إلى العمل بدوام كامل.

بناءً على ما سبق، يستلزم احتساب التأثيرات الاقتصادية تَوفر عدد من العناصر البيانية كما يلي:

1. الإيرادات
2. الأرباح
3. تكاليف العمالة
4. التكاليف المحلية الوسيطة
5. التوظيف المباشر

يتم عرض مزيد من التفاصيل عن مصادر البيانات ومنهجية الاحتساب في الصفحات التالية.

يتم عرض مزيد من التفاصيل عن نموذج المدخلات والمخرجات وآلية تحديد المضاعفات القطاعية في الملحق.

أنواع التأثيرات الاقتصادية

مباشرة
الأثر المباشر ضمن مركز قطر للمال

غير مباشرة
الأثر على سلسلة التوريد المحلية

مُستحثة
الأثر الناتج من إنفاق الموظفين

المؤشرات الاقتصادية

إجمالي القيمة المضافة

التوظيف

طريقة احتساب إجمالي القيمة المضافة

إجمالي فائض التشغيل
(يوازي الأرباح)

+

تعويضات الموظفين
(يوازي تكاليف العمالة)

6.2 البيانات

تستند المعلومات المبينة في هذا التقرير عن هيئات مركز قطر للمال على البيانات التي قدمتها هيئة مركز قطر للمال وهيئة تنظيم مركز قطر للمال؛ بينما تستند المعلومات المبينة عن شركات مركز قطر للمال على البيانات المالية للشركات

هيئات مركز قطر للمال

تتكون البيانات الخاصة بهيئات مركز قطر للمال من الإيرادات، والأرباح، والرواتب، والتكاليف المحلية الوسيطة وإجمالي التوظيف لكل هيئة من هيئات مركز قطر للمال في عام 2020. إن المعلومات الخاصة بالإيرادات، والأرباح والرواتب مستقاة بالكامل من البيانات المالية المدققة التي قدمتها هيئة مركز قطر للمال عن هيئة مركز قطر للمال ومحكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال. لم تتوفر أية بيانات عن التكاليف المحلية الوسيطة وإجمالي التوظيف في البيانات المالية المدققة، ولكن قدمتها إلينا بشكل منفصل هيئة مركز قطر للمال وهيئة تنظيم مركز قطر للمال.

شركات مركز قطر للمال

تتكون البيانات الخاصة بشركات مركز قطر للمال من الإيرادات، والأرباح، والرواتب، والتكاليف المحلية الوسيطة وإجمالي التوظيف لكل قطاع في مركز قطر للمال. وجُمعت هذه البيانات بشكل رئيسي من البيانات المالية ونتائج الدراسات المسحية لعامي 2016 و2020 (لمعدلات التكاليف المحلية). تغطي هذه البيانات 318 شركة مشمولة في هذا التحليل. وقدمت هيئة مركز قطر للمال البيانات الخاصة بالتوظيف المباشر.

بيانات الاقتصاد الكلي

تتكون بيانات الاقتصاد الكلي من المضاعفات القطاعية المحتسبة من نموذج المدخلات والمخرجات ومجموعة متنوعة من البيانات الاقتصادية الوطنية والقطاعية الخاصة بدولة قطر. تم تقدير المضاعِفات القطاعية المحتسبة من نموذج المدخلات والمخرجات بناءً على جدول المدخلات والمخرجات الخاص بدولة الكويت الذي نشرته الإدارة المركزية للإحصاء في الكويت والذي استُخدِم كبديل لعدم توفر جدول مدخلات ومخرجات خاص بدولة قطر. يتم عرض التفاصيل الخاصة بالمضاعِفات في الملحق.

حصلنا على البيانات الوطنية والقطاعية الخاصة بدولة قطر من بيانات جهاز التخطيط والإحصاء والبنك الدولي.

الجدول (4): مصادر البيانات لهيئات مركز قطر للمال

المصدر	البيانات
هيئة مركز قطر للمال و هيئة تنظيم مركز قطر للمال	الإيرادات
	الأرباح
	الرواتب
	التكاليف المحلية الوسيطة بحسب نوع القطاع
	التوظيف المباشر

الجدول (5): مصادر البيانات لشركات مركز قطر للمال

المصدر	البيانات
البيانات المالية	الإيرادات
البيانات المالية	الأرباح
البيانات المالية	الرواتب
البيانات المالية، نتائج الدراسات المسحية لعامي 2016 و2020	التكاليف المحلية الوسيطة
هيئة مركز قطر للمال	التوظيف المباشر

الجدول (6): مصادر بيانات الاقتصاد الكلي

المصدر	البيانات
التحليل الخاص بالإدارة المركزية للإحصاء في الكويت، بيانات البنك الدولي	المضاعِفات القطاعية المحتسبة من نموذج المدخلات والمخرجات
جهاز التخطيط والإحصاء	إجمالي القيمة المضافة والإنتاج والتوظيف لدولة قطر
البنك الدولي	بيانات نفقات المعيشة في دولة قطر
البنك الدولي	بيانات الواردات في دولة قطر

6.3 منهجية احتساب التأثيرات القطاعية

تستند منهجية الاحتساب على المعلومات المستخلصة من البيانات المالية والمُستخدمة كمدخلات في نموذج الأثر الاقتصادي

تند تأثيرات إجمالي القيمة المضافة والتأثيرات غير المباشرة والمُستحثة للتوظيف على النماذج التي تستخدم المعلومات المستخلصة من البيانات المالية للشركات كمدخلات رئيسية. تتكون منهجية الاحتساب الموضحة في الشكل المقابل من ست خطوات. أما المدخلات الرئيسية فهي مستخلصة من البيانات المالية التي تم الحصول عليها. وإجمالاً، أُعدت تقديرات هذه الدراسة على أساس البيانات المالية الخاصة بـ 318 شركة من شركات مركز قطر للمال، حيث استُخدمت في تحديد الإيرادات، والأرباح، وتكاليف العمالة والتكاليف الوسيطة (بما في ذلك الاستهلاك).

تم تجميع هذه المدخلات بعد ذلك للشركات في كل قطاع لحساب إجمالي الإيرادات، والأرباح، وتكاليف العمالة والتكاليف الوسيطة لكل قطاع.

بعد ذلك، تم تحديد تقديرات التكاليف المحلية للتكاليف الوسيطة في كل قطاع بناءً على بيانات الدراسات المسحية الخاصة بشركات مركز قطر للمال (لعامي 2016 و2020). طُبق ذلك على جميع التكاليف الوسيطة في كل قطاع.

بعد ذلك، تم تجميع البيانات بحسب نوع القطاع – الإيرادات، والأرباح، وتكاليف العمالة والتكاليف المحلية الوسيطة – واستخدامها كمدخلات في نموذج تقييم الأثر الاقتصادي. وتم دمج هذه البيانات مع بيانات الاقتصاد الكلي والمضاعِفات القطاعية لاحتساب إجمالي القيمة المضافة المباشرة، وغير المباشرة والمُستحثة والتقديرات غير المباشرة والمُستحثة للتوظيف بحسب قطاعات مركز قطر للمال.

تم احتساب التأثيرات المباشرة في التوظيف بناءً على بيانات التوظيف المتوفرة للشركات من هيئة مركز قطر للمال.

1. **استخلاص المعلومات من البيانات المالية**
2. **تصنيف المدخلات المالية بحسب الشركات**
3. **تجميع المدخلات المالية بحسب قطاعات مركز قطر للمال**
4. **تحديد تقديرات التكاليف المحلية**
5. **تجميع المدخلات المالية والتكاليف المحلية بحسب القطاع**
6. **استخدام نماذج اقتصادية تعتمد على التقديرات المجمعة للقطاعات**

7

الملاحظات الختامية

7.1 مُلخص التأثيرات الاقتصادية

في عام 2020، ساهم مركز قطر للمال بنحو 2.77 مليار دولار أمريكي في الناتج الإجمالي المحلي لدولة قطر ووفر نحو 15,574 وظيفة بدوام كامل

التأثيرات في إجمالي القيمة المضافة

إجمالاً، ساهم مركز قطر للمال في عام 2020 بنحو 2.77 مليار دولار أمريكي في إجمالي القيمة المضافة بدولة قطر وهي موزعة ما بين تأثيرات مباشرة بمبلغ 1.50 مليار دولار أمريكي، وتأثيرات غير مباشرة بمبلغ 1.03 مليار دولار أمريكي وتأثيرات مُستحثة بمبلغ 0.23 مليار دولار أمريكي. ارتفعت نسبة مساهمة مركز قطر للمال في إجمالي القيمة المضافة بنحو 47% (غير معدّل مع معدل التضخم) وذلك مقارنة بعام 2018.

تُبين تأثيرات إجمالي القيمة المضافة حجم مساهمة مركز قطر للمال في الناتج الإجمالي المحلي بدولة قطر في عام 2020 استناداً إلى النشاط الذي ساهم به مباشرة ضمن نطاق مركز قطر للمال (أي، المزايا العائدة على هيئات وشركات وموظفي مركز قطر للمال) بالإضافة إلى النشاط الذي ساهم به في الاقتصاد القطري الأوسع (أي، المزايا العائدة على الموردين المحليين لمركز قطر للمال والشركات التي أنفق عليها الموظفين جزءاً من أجورهم ورواتبهم لشراء السلع والخدمات).

تأثير في إجمالي القيمة المضافة بما يعادل 2.77 مليار دولار أمريكي

الأثر على التوظيف

إجمالاً، ساهم مركز قطر للمال بتوفير ما مجموعه 15,574 وظيفة في دولة قطر من خلال التأثيرات المباشرة، وغير المباشرة والمُستحثة. اشتمل ذلك على 4,421 موظف كتأثير مباشر (القوى العاملة في مختلف هيئات وشركات مركز قطر للمال في عام 2020)، و8,916 موظف كتأثير غير مباشر و2,237 موظف كتأثير مُستحث. زادت نسبة مساهمة مركز قطر للمال في التوظيف بنحو 25% مقارنة بعام 2018.

يدل حجم التأثيرات في التوظيف على الدور الكبير الذي يؤديه مركز قطر للمال في توفير ودعم التوظيف بالاقتصاد القطري. وتركزت معظم الوظائف التي وفرها مركز قطر للمال بشكل رئيسي في قطاعي الخدمات المالية والتجارية، ولكنها تغطي مجموعة واسعة من القطاعات الأخرى أيضاً مثل، النقل، والبيع بالتجزئة، والخدمات العامة والعقارات.

تأثير على التوظيف بإجمالي 15,574 وظيفة

المصدر: يستند التحليل على البيانات المالية لهيئة مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال وشركات مركز قطر للمال. تم إعداد التقديرات على أساس 318 شركة

7.2 مساهمة مركز قطر للمال في الناتج المحلي الإجمالي للدولة

ساهم مركز قطر للمال بنسبة 2.7% في الناتج الإجمالي المحلي للقطاع غير النفطي بدولة قطر وبنسبة 6.6% في الناتج الإجمالي المحلي لقطاع الخدمات المالية والتجارية بدولة قطر

حجم المساهمة في مجموع الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي:

في عام 2020، ساهم مركز قطر للمال بنسبة 1.9% في مجموع الناتج الإجمالي المحلي لدولة قطر، مما يعني بأن أنشطة مركز قطر للمال قد ساهمت على أقل تقدير بنسبة 1.9% من إجمالي النشاط الاقتصادي بدولة قطر في عام 2020. وبالتركيز على الناتج الإجمالي المحلي للقطاع غير النفطي فقط، ارتفعت هذه المساهمة إلى 2.7% مما يدل على الدور الكبير الذي يؤديه مركز قطر للمال في تنويع الاقتصاد القطري.

حجم المساهمة المباشرة في قطاع الخدمات المالية والتجارية:

يُمثل قطاع الخدمات المالية والتجارية أحد عشرة قطاعاً من قطاعات مركز قطر للمال: التأمين، إدارة التأمين، وساطة التأمين، البنوك الاستثمارية، الخدمات الاستثمارية، البنوك التجارية، المكاتب الإدارية، الشركات القابضة، الخدمات الاستشارية، الخدمات القانونية والخدمات المهنية الأخرى. بلغ إجمالي مساهمة هذه القطاعات في الناتج الإجمالي المحلي نحو 1.32 مليار دولار أمريكي، أو بنسبة 6.6% من مجموع الناتج الإجمالي المحلي لقطاع الخدمات المالية والتجارية بدولة قطر وبما يعادل 19.95 مليار دولار أمريكي.

يشمل إجمالي المساهمة إجمالي التأثيرات على القطاعات بالإضافة إلى القطاعات ذات التأثير المباشر. وعليه، تم قياس إجمالي المساهمات استناداً إلى مجموع الناتج الإجمالي المحلي للقطاع غير النفطي ومجموع الناتج الإجمالي المحلي، باعتبارها تتضمن التأثيرات على القطاعات الأخرى كالنقل، والبيع بالتجزئة والخدمات العامة، مما يعكس حجم إنفاق شركات مركز قطر للمال على الموردين المحليين وحجم الإنفاق المباشر وغير المباشر للموظفين على السلع والخدمات في الاقتصاد القطري (مثل، مراكز التسوق، والمطاعم، والسينما وغيرها).

2.7%

نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي بالدولة

1.9%

نسبة المساهمة في مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدولة

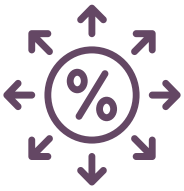

6.6%

نسبة المساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات المالية والتجارية

المصدر: يستند التحليل على البيانات المالية لهيئة مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال وشركات مركز قطر للمال. تم إعداد التقديرات على أساس 318 شركة

7.3 القيمة المضافة لقطاعات مركز قطر للمال في الإيرادات

سجّلت قطاعات الخدمات القانونية، والخدمات الاستشارية والتأمين أعلى نسبة مساهمة في مجموع الإيرادات

لمعرفة أي القطاعات التي سجّلت أعلى قيمة اقتصادية نسبياً، تم احتساب معدل القيمة المضافة إلى مجموع الإيرادات. يُقسّم المعدل تأثير مجموع الناتج الإجمالي المحلي لكل قطاع وفقاً لإيراداته للحصول على نسبة تبين مدى الرابط بين حجم القطاع وتأثيره. ولضمان عدم حصول انحراف في نتائج المقارنة بسبب القطاعات الصغيرة جداً، تم فقط اضافة القطاعات التي سجّلت إيرادات بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي على الأقل في عام 2020.

وكما هو مبين في الجدول رقم (7)، سجل قطاع الخدمات القانونية أعلى قيمة اقتصادية مضافة في إجمالي الإيرادات، بينما كان قطاع الشركات القابضة الأقل مساهمة.

أبرز النقاط

يساعد احتساب معدل القيمة المضافة إلى نسبة الإيرادات في تحديد القطاعات التي تحقق أعلى قيمة مضافة مقارنة بإيراداتها. هناك قطاعين من بين أكبر ثلاثة قطاعات من حيث المساهمة في إجمالي القيمة المضافة (وهي الشركات القابضة، والخدمات الاستثمارية والخدمات الاستشارية) لا يظهران ضمن أعلى ثلاثة قطاعات من حيث معدل القيمة المضافة إلى إجمالي الإيرادات، مما يشير إلى أن مساهمة هذه القطاعات في إجمالي القيمة المضافة يرجع جزئياً إلى حجم الشركات في قطاعاتها.

سجّل قطاع الخدمات الرقمية - الذي يعد أحد القطاعات الرئيسية المستهدفة لدى مركز قطر للمال - قيمة اقتصادية مضافة جيدة بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات وحقق إيراداتٍ مرتفعة أيضاً، وهو ما يدل على أن هذا القطاع يتمتع بإمكانات تؤهله للمساهمة بشكل أكبر في إجمالي القيمة المضافة لاحقاً.

الجدول (7): معدلات القيمة المضافة إلى إجمالي الايرادات لقطاعات مركز قطر للمال (الحد الأدنى للإيرادات بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي)

قطاعات مركز قطر للمال	الإيرادات في عام 2020 (مليون دولار امريكي)	مجموع إجمالي القيمة المضافة في عام 2020 (مليون دولار امريكي)	معدل إجمالي القيمة المضافة إلى إجمالي الإيرادات
الخدمات القانونية	71	76	**1.07**
الخدمات الاستشارية	329	340	**1.03**
التأمين	89	91	**1.02**
الرقمية	124	122	**0.98**
البنوك التجارية	241	209	**0.87**
المكاتب الإدارية	244	210	**0.86**
الخدمات الاستثمارية	744	605	**0.81**
الشركات القباضة	1,196	869	**0.73**

المصدر: استناداً إلى البيانات المالية لشركات مركز قطر للمال.

7.4 تركيز الأثر الاقتصادي بحسب شركات مركز قطر للمال

يتركز الأثر الاقتصادي لمركز قطر للمال في عدد صغير من الشركات – قد يساهم استقطاب هذه الفئات من الشركات في تعزيز هذا الأثر وزيادة معدل تركيزه

يتركز الأثر الاقتصادي لمركز قطر للمال في عدد صغير من الشركات. في المجمل، بلغ حجم مساهمة شركات مركز قطر للمال في إجمالي القيمة المضافة نحو 2.66 مليار دولار أمريكي في عام 2020، منها 1.44 مليار دولار أمريكي كتأثير مباشر. ومع ذلك، فإن 1.15 مليار دولار أمريكي من هذه المساهمة المباشرة في إجمالي القيمة المضافة – ما يعادل 80% من المساهمة المباشرة في إجمالي القيمة المضافة – جاءت من 20 شركة فقط.

ومن المثير للاهتمام أن 7 فقط من بين أعلى 20 شركة من حيث المساهمة المباشرة في إجمالي القيمة المضافة في عام 2020 كانت من بين أعلى 20 شركة في عام 2018، مما يدل على أن تكوين الشركات العشرين قد تغير بمرور الوقت.

أبرز النقاط

يُظهر تركز التأثير بين مجموعة صغيرة من الشركات أن التأثير الاقتصادي لمركز قطر للمال يعتمد بشكل كبير على مجموعة من الشركات الكبيرة والمربحة جداً.

أما من ناحية قياس الأثر الاقتصادي، يجب تضمين هذه الشركات في التحليل لتقديم نظرة عامة أكثر شمولية بقدر المستطاع عن التأثير الاقتصادي لمركز قطر للمال.

ومع ذلك، هناك نقطة أخرى يمكن لمركز قطر للمال أخذها بعين الاعتبار هنا. يمكن للشركات العشرين الأعلى تعزيز البصمة الاقتصادية لمركز قطر للمال تبعاً لحجمها ولكن في نفس الوقت ستزيد من مستوى التركيز ضمن مجموعة صغيرة من الشركات. وبالتالي، قد لا يؤدي دمج المزيد من الشركات الصغيرة في مركز قطر للمال إلى زيادة التأثير بدرجةٍ كبيرة، ولكنه قد يجعل التأثير أقل تركيزاً.

تركيز التأثير في إجمالي القيمة المضافة في عام 2020

80%

التأثير المباشر لأكبر 20 شركة من شركات مركز قطر للمال في إجمالي القيمة المضافة كنسبة مئوية من إجمالي التأثير المباشر في إجمالي القيمة المضافة.

المصدر: استناداً إلى البيانات المالية لشركات مركز قطر للمال.

الملحق

أ. افتراضات نموذج المدخلات والمخرجات

نموذج المدخلات والمخرجات – أبرز الافتراضات والمحددات
يستند نموذج المدخلات والمخرجات على عدد من الافتراضات الخاصة باقتصاد معين. يتمثل بعض أبرز هذه الافتراضات فيما يلي:

1. لا توجد أية قيود متعلقة بالعرض؛
2. تم افتراض بأن الأسعار ثابتة؛
3. كل قطاع لديه مورد واحد ثابت؛
4. تصنيف الاقتصاد بحسب نوع النشاط ثابت؛
5. لا توجد أية قيود متعلقة بالموازنة؛
6. تم قياس المتغيرات المتوسطة بدلاً من الهامشية؛
7. افتراض عدم حدوث أية تغيرات تكنولوجية وسلوكية وانتقالات؛
8. لا يغطي النموذج التأثيرات الناجمة عن التغيرات السكانية، والنمو والإنتاجية؛ و
9. تم افتراض بأن موردي كل شركة لديهم نفس الروابط مع القطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطني.

تستخدم النماذج الأخرى المعتمدة لقياس الأثر الاقتصادي، وتحديداً نماذج التوازن العام القابل للحوسبة (CGE)، عدداً أقل من الافتراضات، ولكنها تتطلب الحصول على بيانات أكثر دقة لاستخلاص نتائج قابلة للتفسير وذات معنى.

إن احتساب التأثير المباشر في إجمالي القيمة المضافة (إجمالي الفائض التشغيلي زائد فئات التوظيف) هو منهجية موحدة تستخدمها معظم الأجهزة الإحصائية الوطنية. إن الافتراضات الواردة أعلاه تحد من تأثيرات الجولة الثانية (التأثيرات غير المباشرة والمُستحثة). ولكن، يعتبر ذلك أيضاً منهجية موحدة متعارف عليها في تحليل المدخلات والمخرجات.

ب. المضاعِفات

تطبيق المضاعِفات

فيما يتعلق بشركات وهيئات مركز قطر للمال، تم في البداية توزيع التكاليف بحسب القطاع الاقتصادي. بعد ذلك، تم تطبيق مضاعِفات القطاع ذات العلاقة في الاقتصاد الوطني لتقدير التأثيرات غير المباشرة والمُستحثة. تتمثل الفرضيات الرئيسية المستخدمة في تطبيق المضاعِفات في أن روابط الموردين الخاصة بهيئات وشركات مركز قطر للمال تتوافق مع الروابط على المستوى الوطني.

استخدام جدول المدخلات والمخرجات الخاص بدولة الكويت

استخدم هذا التقرير جدول المدخلات والمخرجات الخاص بدولة الكويت لعام 2010 باعتباره متاحاً للعموم؛ لم يتم تعديل جدول المدخلات والمخرجات (باعتبار أن جدول المدخلات والمخرجات المصمم من الأسفل للأعلى فقط يمكنه أن يعكس الاختلافات في أي اقتصاد وبشكل دقيق).

وبينما يمكن تعديل جدول المدخلات والمخرجات وفقاً للمنهجيات المتبعة أكاديمياً، إلا أن القيمة الإضافية لمثل هذه التعديلات ستكون بسيطة باعتبار أن الهيكل العام لاقتصاد دولة قطر ودولة الكويت متشابه إلى حد كبير. وبينما توجد العديد من الاختلافات في الأنماط الاستهلاكية، والتكنولوجيا والأنظمة الضريبية بين الدولتين (على سبيل المثال، في دولة الكويت يتم فرض ضريبة على إيرادات قطاع النفط والغاز، مما سيُنتج غالباً تأثير سلبي على الروابط ضمن القطاع)، من الصعب حصر جميع هذه الاختلافات في إطار المدخلات والمخرجات دون إعداد جدول مدخلات ومخرجات خاص بالدولة من الأسفل للأعلى.

تم إدخال تعديلين رئيسيين على جدول المدخلات والمخرجات الخاص بدولة الكويت:

أ) تم تقدير نسبة السلع المنتجة محلياً في دولة قطر للتأكد بأن تأثير المضاعِفات يعكس نشاط سلسلة التوريد المحلية فقط؛ و

ب) تم استخدام معدلات إجمالي القيمة المضافة/الإنتاج الخاصة بدولة قطر لتقدير مضاعِفات إجمالي القيمة المضافة لدولة قطر (تُظهر نسبة إجمالي القيمة المضافة/الإنتاج إجمالي القيمة المضافة لكل وحدة إنتاج لأي قطاع وتُستخدم لتقدير مضاعفات إجمالي القيمة المضافة من مضاعِفات الإنتاج).

جـ. مُلخص البيانات المُستخرجة

تم استخلاص بيانات الدخل والميزانية العمومية الخاصة بـ 318 شركة في مركز قطر للمال في هذه الدراسة من النسخة المطبوعة أو ملف PDF ونقلها إلى ملف اكسل (Excel). بعض الشركات لم تكن بياناتها المالية مدققة، كما لم يتم التحقق من مدى التقيد بالمعايير المحاسبية الدولية في إعداد البيانات. لذا، تم إعداد نظام تحقق خاص للتأكد بأن الربحية وبنود بيان الميزانية العمومية المدرجة في البيانات المستخرجة تتوافق مع البيانات الأصلية. كما تم تحويل جميع البيانات المدرجة بعملات بخلاف الدولار الأمريكي إلى الدولار الأمريكي بناءً على أسعار الصرف المعلن عنها في الموقع الإلكتروني xe.com لضمان إمكانية مقارنتها وتجميعها مع بيانات الشركات الأخرى.

وفيما يلي مُلخص البيانات المستخرجة بحسب قطاعات مركز قطر للمال.

قطاعات مركز قطر للمال	عدد البيانات لبمستخرجة
الخدمات الاستشارية	97
البنوك التجارية	15
الرقمية	40
الشركات القابضة	21
التأمين	11
إدارة التأمين	1
وساطة التأمين	7
بنوك استثمارية	2
خدمات استثمارية	11
خدمات قانونية	23
المكاتب الإدارية	26
إعلامية	9
شركات محدودة بضمان	17
خدمات مهنية أخرى	34
الرياضة	4
الإجمالي	**318**

مركـــز قطـــر للمـــال
Qatar Financial Centre